القراءات القرآنية من التنظير إلى التنظيم؛ بحث في تأصيل الاتجاهات وتطبيقاتها بسورة الفاتحة

عبدالحميد الأقطش [١]

الملخص

هذا بحث في جانبين؛ نظري وآخر تطبيقي؛ فأما النظري فيدور حول تأصيل علم القراءات، وتطور اتجاهات التوجيه فيه. وهو يخلص إلى أن توجيه القراءات يستند إلى إذن النبي – صلى الله عليه وسلم– بالتخفيف في الصياغات اللفظية للقرآن وقراءاته، وأن النقل أو الرواية عن الصحابة حُجّة، وأن كل لغات العرب حُجّة، وأن استحسان قراءة القراء الكبار حُجّة، لكن موافقة القراءات لقواعد الفصحى النظامية، هو الذي صَيّرها بأَخَرَةٍ يسودها اتجاه علوِي عام على معيار الفصاحة، ومن ثم تنتظم وتتوحد على القراءة الحالية، المشهورة بقراءة (حفص) في مشرق عالم الإسلام، و(ورش أو قالوون) في مغربه، وأما التطبيقي فكان في قراءات سورة الفاتحة، بعرض بياناتها من حيث: أوجه الاختلاف، ودرجة القراءة، وطبقة القُرَّاء، والمنوال من اللهجات، وتوجيه الإعراب، ويخلص هذا التطبيق مؤكداً للفهم النظري السابق، بغلبة اتجاه الفصاحة اللغوية في تنظيم القراءة العامة، على وجه لغوي موحد، وبقوة مذهب التأويل والتقدير في كثرة توجيات الإعراب في القراءات الشاذة، وبوجاهة فهم الشذوذ أنه انتهى مجرد حالات في تاريخ العلم بالقراءات.

كلمات مفتاحية: القراءات، الرسم العثماني، الاختيار، التواتر، الشذوذ، الفاتحة.

Abstract

This article has two aspects, theoretical and practical. As for the theoretical one, it focuses on the etymology of the science of Quran recitation (Qira'at) and the evolution of it's tends of directions. It concludes that directing Qira'at is based on the permission of the Prophet Mohammad -peace be upon him- to facilitate the verbal formulations of Qur'an and its recitations, that the narration of the Companions is an argument, that all Arabic dialects are an argument, and that the acceptance of the famous reciters is an argument, but the approval of Qira'at with the classical rules of *al-Fusha* which changes Quran recitation into current unified system, which are the famous (Hafs) recitation in the east side of Islam world, and (Warsh or Qālūn) recitation in the west side. As for the applied one, it was in the recitation (Qiraat) of Chapter (Surat) al-Fātiḥah, by presenting its data in terms of: the differences, the degree of Qiraat, the class of the reciters, the mode of dialects, and the directing of syntax. The conclusion of this application confirms with the previous theoretical understanding that the prevalence of the linguistic eloquence trend in the organization of general reading, on a unified linguistic case.

Keywords: Recitation (Qiraat) , Ottoman Font, Selection, Recurrence, Abnormality, al-Fātiḥah

[1] Abdulhamid al-Aqtash, Arabic Department, Faculty of Art, Yarmouk University, Jordan; E-mail: aqtashabdul@yu.edu.jo

المقدمة

هذا القرآن المجيد كتاب لا تنقضي عجائبه، ولا تَخْلَق جِدَّتُه، ولا يَفْتُر العلماء، كل في مجاله، من إدامة النظر فيه؛ وكذاك يجيء هذا البحث متصلاً بأحد علوم القرآن، وهو علم القراءات، وفي فرضية بحثية محددة، تتعلق باستراتيجية فكر القُراء في اختيار قراءة وهَجْر غيرها، وما هي الاتجاهات الحاكمة في هذا المجال؟ ويستشكل البحث ههنا وجود عدة أصول معرفية نظرية، وراء انقسام القراءات إلى متواترة وشاذة، ومن ثم إلى قِلَّة وكثرة في الفُرُش المروية بكلتا الفئتين. وبمقتضى ذلك ينعطف التكلم في هذا الموضوع في جانبين: نظري وآخر تطبيقي، فأما النظري فذو أهمية بالغة للإحاطة بظروف النشأة في علم القراءات، وبكيفية تطور الفقه الإسلامي تاريخياً إزاء هذا العلم، وأيضاً لمعرفة مدى انعكاس التمدن السياسي والاجتماعي واللغوي في الاختيارات أو الإبدالات في قراءات القرآن الكريم، وأما التطبيقي فكان في سورة الفاتحة، أم القرآن، الواجب تلاوتها في كل ركعة صلاة، بما يستدعي قراءتها على صورة معيارية واحدة، لا أن يُرْصَد في مقامها (١٧ من ٢٩) لفظة ذات أوجه قراءات مختلفة تبلغ (٥٤) وجهاً، قبل أن تنضبط بأَخَرَة على نظام تلاوة موحد، عدد ألفاظ بعدد معان، مع أحكام محددة في حُسن التجويد عند تلاوتها. وفي هذا الجانب التطبيقي، يتبع البحث مبادئ المنهج الوصفي التحليلي، بإيراد النماذج الموافقة لكل قراءة على حِدَتها، بوصفها ثم تحليلها، فُرُشا أو مفاصل، في ضوء ما تتطلبه طبيعة التناول، وبأدناه الرؤى النظرية.

أولاً: التأصيل النظري لعلم القراءات

مشافهة القرآن: في ليلة القدر من شهر رمضان المبارك، الموافق لعشر سنين خلون قبل الهجرة، تلقى النبي –صلى الله عليه وسلم– رسالة القرآن المجيد، وحياً بوساطة جبريل عليه السلام، وظل يتلقاه منجماً سورة بكاملها حيناً، ومتفرقات من السور حيناً آخر في مدى عشرين سنة ونَيّف، حتى تكامل نزوله بآخر آية منه. (ابن سعد: ٢٠/١، ١٩٦٩م، السيوطي: ٥٧/١، ٢٠٠٨)، وكذلك هو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾(القدر:١)، وقوله: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾(البقرة: ١٨٥)، وقوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾(الشعراء:١٩٣–١٩٥)[*].

ومن فمه الشريفة سمع الصحابة جَرْس القرآن، وأخذوا أنفسهم بحفظه على منطوق ذاك الجرس، حَرفياً كما نطقه النبي، غالباً، وأحياناً، ضِمنياً، كما نُطِقَ به أمامه فأقرّه، وهكذا على قدر اقتدارهم من فصيح اللسان العربي(الفضلي:٦٣ ، ١٩٨٥م)، وبعضهم كان أَنْدى تلاوة، وأَعْذَب صوتاً، ومُتَقدماً في قراءة القرآن فكان يُرَغَّبُ في القراءة بقراءته، ومنه قوله: "استقرؤوا القرآن من أربعة: عبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حُذيفة، ومعاذ بن جبل،

[*] ملحوظة: يؤثر البحث التوثيق بمتن السطور، للربط المباشر بين الآية الشريفة وموضعها من المصحف، ثم تخفيفا أجل كون مسائل البحث لها ورود مكرر بنفسه في مراجع كثيرة، فَحَسُن أن تُعَدَّ ولا تُعَدَّد.

وأُبي بن كعب" (القرطبي: ١٢٦/١٦، ١٩٨٨م)، وقوله: "من سَرَّهُ أن يقرأ القرآن كما أُنْزِل فَلْيَقْرأْهُ على قراءة ابن أُم عبد" (ابن الجزري: ٦/١، د ت).

وبعامة، فقراءة القرآن بالإجماع سُنّة، يأْخذها الآخِر عن الأول بِعَزْو الناقلة، مرفوعة إلى أحد أو جمع من طبقة الصحابة، رواية أو نقلاً، من جهة أن المرفوع سنده إلى الصحابي في حكم المسند إلى النبي (ابن مجاهد:٥١، ١٩٨٠م). وقاعدة السماع المباشر، ورواية المسموع قد كانت معتمد جيل الصحابة في حفظ القرآن.

أ. وكذلك غدا (السند: الأثر) اتجاهاً أساساً أَوَّلَ في توجيه القراءات القرآنية.

العرض والأداء:الاعتقاد راسخ لدى جماعة المسلمين، أن الله جَلَّ في عُلاه، "جاعِلٌ في كُلِّ خَلَفٍ من المسلمين، فقهاء عدولاً، يحملون عِلْمَ (القرآن)، يَنْفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المُبْطِلين"، (ابن العربي:٣٠٨/١، ١٤١٢هـ). والنص صريح بأن الله جَلَّ في عُلاه قد تكفل بحفظه، ومنه قوله تعالى:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ (الحجر:٩)، وقوله:﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيد فِي لَوْح مَّحْفُوظٍ﴾ (البروج:٢١-٢٢)، وكذلك جرت القاعدة العامة على التسليم بأن قراءات القرآن زمن النبوة كلها صحيحة (السيوطي:٣٦/١)، ولا مشاحة في ذلك، أَجْلَ حضور السماع، وثبوت السَّند.

ومن الثابت حقاً، أنه في حياة النبي – صلى الله عليه وسلم– ظهر تباين في نطق بعض ألفاظ القرآن الكريم، فقد استهجن بعض الصحابة مذهباً للنطق القرآني بصبغة فردية لا عامة، ومنه ما فُزِّعت منه شخصية مهمة مثل عمر بن الخطاب، في سماعها لهشام بن حكيم، وهو يقرأ من سورة (الفرقان)، على غير معهودها من قياس العربية الفصحى، وعلى غير حرفية قراءة السماع عن النبي – صلى الله عليه وسلم– ، ومثله نزاعات أُخرى وقعت بين ابن مسعود وصحابي آخر في آي من سورة (حم)، وبين أُبي بن كعب وصحابي غيره. وبعرض تلك الحيثيات على النبي – صلى الله عليه وسلم–، أمضى مختلف القراءات بقوله: "هكذا أُنزلت"، و "أَصَبْتَ" (الطبري:٥٠/١، ١٩٨٨م، ابن حبان:٧٤٧، ١٩٨٨م)، بوصفها من كفايات الإدراك والاختيار الجائزة في معاني الوحي، والتي تُعَدّ من دائرة الوجوه لا الفروق، حيث تتعدد الهيئات اللفظية للمعنى الواحد. والروايات في هذا المقام كثيرة، ومنها قوله– صلى الله عليه وسلم– "إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه" (ابن قتيبة: ٢٦، ٢٠٠٧م، بخاري: ٢٤١٩، ١٩٨٨م)، وقوله: "انظروا أقرأكم رجلاً فخذوا بقراءته" (الإمام أحمد:٣٨٠٣، ١٩٦٩م)، وقوله: "اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها" (البيهقي:٤٢٩/١، ٢٠٠٣م)، وقوله: "يا عمر إن هذا القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمة عذاباً" (مسلم:١٠١/٤، الطبري:٢٥/١ ، ابن مجاهد ٥٢:١٩٥٧).

وعليه فالتعدد أو الاختلاف في الأداء القرآني يرجع ابتداء إلى اختيارات الحفظة أو القُراء من الصحابة، وإجازة النبي لهم، وبعض هؤلاء أقاموا كذلك مُريدين أو حُفاظاً على طرائقهم الفردية في القراءة، فباتت ولا تُستعظَم أن تصدر أوجه قراءات للقرآن مختلفة مرفوعة لهذا أو ذاك من الصحابة (السيوطي:١٧١/١)، بنحوه لدى

تلامذة ابن مسعود، وأُبي بن كعب، وابن عباس، والسلمي وغيرهم، لكنها جعلت تتسع كثيراً في الخالفين، وخاصة في بلاد الفتوح، مذاهبُ أئمةٍ فردية، ومذاهبُ قراءات مختلفة، من الفردي غير المتواتر وغير المستفيض من القراءات المرفوعة إلى صحابة مختلفين.

وبأثر ذلك خشي أهل الحَلّ والعَقْد بدار الخلافة على سلامة التلاوة، وسلامة الحفظ أن يطالهما التغيير، ويبعدهما درجات فارقة عن وحدة المنطوق القرآني، وقراءته المعيارية العامة، أو أن يذهب كثير أو قليل من وجوه قراءة القرآن، أو أن يختلف الترتيب في السور أو الآيات من قارئ إلى أخر ...، فللرخصة حَدّ ينبغي أن تنتهي إليه، والقراءة الفردية، وإن ثَبْتَتْ صِحَّة في العربية، وثَبُتَ أيضاً سندها مرفوعا إلى صحابي جليل، بالمشافهة أو الإقرار عن النبي، فهي تظل قراءة آحاد خاصة، وأقَلَّ اعتباراً في معياريتها من القراءة العامة، ومنه: أن أبا عمرو بن العلاء قد أنكر قراءة الفتح في الفعل المضارع من قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَد﴾ (الفجر:٢٥)، فقيل له هي قراءة للنبي — صلى الله عليه وسلم-، فقال "لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبي ما أخذت عنه؛ لأني أتَّهِمُ الواحد الشاذّ، إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة" (السخاوي:٢/٥٦٩، ١٩٨٧م)، وكذلك أخذت تتبلور الرغبة السياسية في تثبيت قراءة للقرآن الكريم قياسية، وموثقة بمدونة رسمية، تُظاهِر الحفظَ وتُعاضده.

رسم القرآن الكريم:لا رَيْبَ أن رَسْماً للقرآن الكريم وجمعاً له، قد جرى في حياة النبي – صلى الله عليه وسلم- ، ولكن ذلك لم يكن من طريق لَجْنَةٍ مُفَوَّضة رسمياً بذلك، ولا كان رسماً في رقاع مخصوصة به، أو على وجه من الرسم مُعَيَّن ومقصود بذاته خطاً، وترتيباً وتنسيقاً، وإنما كان سبيله مَنْ حَضَر من الصحابة العارفين بفنّ الكتابة، وعلى رقاع متنوعة ومبعثرة على حسب أوقات النزول، وكثير من كتبة الوحي أولئك إنما كتبوا أساساً لأَنفسهم هم، على سبيل التَّبَرُّك، أو إعانة لهم على قراءة القرآن عند الحاجة، وبعض الكتبة كان يُعْمِلُ في النصِّ القرآني إدراجات زائدة أو ناقصة عن حَدِّه الذي عليه في محفوظ الصدور (الزركشي١/٢٣٠)، وتشير الرواية في شأن رسم القرآن الكريم وجمعه، إلى أن أبا بكر وعمر بن الخطاب قد اسْتَحَرَّهما يوم اليمامة، موت عدد من القراء، من مرجعية التحفيظ الأثبات الثقات، وخشيا من تكرار الأمر بسائر المواطن، وعليه توافقا على ضرورة انتساخ مصحف عام، يَعْضُد فيه مرسوم السطور محفوظ الصدور، وبما يتوافق وشهادة الأحياء من القراء الحفظة، وقد أُسند الأمر إلى زيد بن ثابت الأنصاري، فكان أن أَرسل في طَلَب الصحف الفردية من متفرقاتها لدى كتبة الوحي المختلفين، ومنها استجمع على عاتقه، أو بمعاونة كُتَّاب ثِقات،نَسْخاً لكامل القرآن، وجُعل في عدة صحف من نوع متماثل في مقدارها، بما يُسَهِّل ضَمَّ بعضها إلى بعض، وشُهِرت باسم المصحف، وكان ذلك هو الجمع الثاني للقرآن الكريم، وأُودعت عند زوج النبي – صلى الله عليه وسلم-، حفصة بنت عمر (السجستاني:٢٠، ٢٠٠٢م، القرطبي:١/٥٠، ١٩٦٧م)، ولكن ذاك الصنيع من زيد بن ثابت،لم يُحْمَل من جمهور الصحابة على أنه مرجعية مُبْطِلة للصحف الفردية، ولا حتى كمرجعية تعليمية تَحصر أوجه القراءات المروية، والجائزة في ألفاظ معاني الوحي بالقرآن الكريم، وقُصارى عمل زيد بن ثابت أنه حقق عملياً وثيقة قانونية رسمية، بعدد ما في القرآن من سور وآيات.

وعليه فوَضْع التحفيظ للقرآن الكريم لم يطرأ عليه ضبط ذو أهمية بارزة؛ فقد استمر على مذاهب عدة، من مذاهب أئمة التحفيظ من الصحابة الكرام، بل صار التعدد في أوجه القراءات أكثر تعقيداً، وبه تَعَمُّل وصعوبة، في فهم اختيارات بعض القراءات، على الرغم من عزو الناقلة، وبلغ ذلك شأواً زمن عثمان بن عفان، حيث اتسعت رقعة الإسلام، وانتشر القراء من حفظة مجيدين للضبط، وآخرين يقرؤون بأوجه ضبط مختلفة، تمسكاً بقوة سندهم عن أشياخهم، وأكثره ظهر في بلاد الفتوح بين جند الشام المستحسنين لقراءة أُبي بن كعب، وجُند العراق المتمسكين بقراءة عبدالله بن مسعود.

وفي الأثر أن الصحابي حذيفة بن اليمان، قد وفد إلى الخليفة عثمان بن عفان من بلاد الفتوح بأرمينيا، وأشار عليه بتدارك الأمر قبل مزيد من تعاظمه، فكان أن تألفت لجنة رسمية من زيد بن ثابت الأنصاري، وثلاثة من أعيان قريش: عبدالله بن الزبير الأسدي، وسعيد بن العاص الأموي، وعبدالرحمن بن الحرث بن هشام المخزومي، وعُهِدَ إليهم أن يُصْدروا للمسلمين مصحفاً إماماً موحداً في رسمه، باهتداء من حفظهم الجَمْعي لكامل القرآن، واستعانة بِنُسَخ الصحف المحفوظة عند أم المؤمنين حفصة بنت عمر، وبالضرورة يعني ذلك، أَنّ عمل لجنة المصاحف لم يكن مجرد جمع ونسخ للجمع الأول، من الصحف المودعة عند حفصة، وإنما فيه تحرير واصطفاء وترجيح للمجمع عليه، المستفيض في تواتره، وقد كان ذلك هو الجمع الثالث للقرآن الكريم.

وكذلك تحررت بالرسم العثماني الموحد عِدة مصاحف قانونية، جرى توزيعها على خمسة الأمصار الإسلامية الأكثر تَمَدُّنا، ومع كل مصحف مُرشد يُقرئ الناس بمذهب واحد، في مكة: عبدالله بن السائب، والمدينة: زيد بن ثابت، والشام: المغيرة بن شعبة، والبصرة: عامر بن عبدالقيس، والكوفة: عبدالرحمن السلمي، واختص الخليفة عثمان بن عفان بنسخة من المصحف الإمام لنفسه (ابن الجزري: ٧/١).

وقد كان ذلك إنجازاً مُبْهِراً حقاً، وتلقته عامة الأمة بالرضى والاستحسان، وقد أدى نفعاً كبيراً في تعضيد هُوية المجتمع الإسلامي الناشئ، عقدياً ووجدانياً واجتماعياً؛ فأما لغوياً فقد أفرز الرسم العثماني إشكالاً في طريقة رسمه، من جهة عدم انتظام قواعده على منهجية مطردة، وأيضاً من جهة أن رسمه قد حاطه اجتهاد فقهي وسيع يصبغه، حتى بالتقديس والتوقيف، كما لو أن الله أوحى بالقرآن هكذا رسماً.(الزركشي ٣٧٩/١، السيوطي ١٦٨/٢)

على أن الرسم العثماني، وإن أحدث إشكالاً في استنطاقه أو تهجئته (السيوطي ٦٧/٢)، فقد أدى مفاعيل إيجابية كثيرة، ومنها: اطِّراح جمهور الصحابة والتابعين بعدهم كُلَّ ما خالف الرسم العثماني من القراءات، بعَدّه شاذاً، فلا يُتَعَبَدُ به، وكذا كلّ ما لم يُدَوِّنه الرسم من قراءات آحاد كثيرة، بعلة مخالفة الإجماع، وعدم ثبوتها ثبوتاً مستفيضاً أنها من القرآن (ابن الجزري ٧/١).

ومنه، وهو الأهم، التأسيس لقاعدة معتبرة في فقه القراءات، باعتماد الرسم مرجعية أصيلة في توجيه القراءات، والحكم عليها بالشذوذ من عدمه، بعلة مخالفة الرسم العثماني، وذلك إلى جانب القاعدة الأساس وهي: (صحة السَّند)، مما يعني أن تلاوة مثل هذه القراءات الخارجة عن الرسم العثماني، صارت تُعَدُّ من قبيل تلاوة الخبر

لا تلاوة القرآن، وبالمحصلة قد صار باليد قاعدتان في تشذيذ القراءات بعامة، احتكاما إلى: (صحة السّند، وموافقة الرسم العثماني).

ب. وكذلك غدا الرسم العثماني اتجاهاً ثانياً في توجيه القراءات.

توحيد قراءة القرآن: قد أمكن للغويين العرب، مع فورة التدوين بمطلع القرن الثاني الهجري، أن يُنجزوا قواعد أساسية (صوتية، صرفية، نحوية) لصياغات الكلام الفصيح في العربية، بناء على نهج العربية الشفاهية، والمشهورة بعربية (الاحتجاج)، ممثلة في مصادرها الأربعة؛ من لغة شعرية، إلى نثرية أدبية، إلى لغة الحديث الشريف، فلغة القرآن الكريم، وبالنتيجة حققوا (توحيداً لغوياً) في تَعَلُّم وتعليم العربية الفصحى، وبات يُعَد من اللحن ونقص الكفاءة الخروج عن تلك القواعد المعيارية، وأشنعه إذا وقع في لغة الكتابة، وخاصة لغير ضرورة من زحافات الشعر أو إيقاعات النثر.

وعلى خُطى فقهاء اللغة العربية تطلع فقهاء الشريعة الإسلامية إلى توحيد في قراءة القرآن، يخفف من القراءات الثانوية الأُحادية، التي ظلت تتعدد كثيراً إبان حقبة العربية الشفاهية، لدى عدد من الأئمة القُرّاء في المائة وخمسين سنة الأولى للهجرة، وظلت تُعَدُّ مرضية، ومن أوجه الاختيار والمشروعية، طالما توافر لها الركنان: (السند والرسم)؛ إما بحجة أن فئة من الصحابة قد قرؤوا بها في الصلاة من قَبْلُ، أو لكون الرسم العثماني يحتملها،لاسيما أنه مجرد من ضبط الشكل ونقط الهجاء، ومفتوح على تَحَمُّل عدة قراءات في الكلمة الواحدة، بنحوه في قراءة كلمة (مالك) في سورة الفاتحة على خمسة عشر وجهاً، أو ربما لحكمة إلهية كان يراها بعض القراء في تعدد القراءات، فلم يرتض هَجْرَ قراءته.

وعليه استجد في توجيه القراءات اتجاه ثالث يراعي الاستعمال اللغوي في العربية الفصحى، من حيث قُرب القراءة أو بُعدها من نظامها العام، ومن ثم دخل الشذوذ في مفهوم أكثر تحديداً، في مقام القراءات، وهو مخالفة مذهب (العربية) في ضوء قواعدها المعيارية، تلك التي استنبطها النحاة من مجمل نصوص الفصحى لا العامية (اللهجية)؛ فصارت بعض القراءات تُشَذَّذ لا من جهة (السند)، ولا من جهة (الرسم)، وإنما من جهة (العربية)، وتحديداً العربية العليا الفصحى (الجزري:١/٩، الزرقاني:١/٤١٨). ومآل ذلك أن المظاهر اللهجية في وجوه القراءات، مثلما هي مرفوضة في نظام الفصحى، غدت حكماً شاذة في القراءات، فلا يُتَعَبَّد بها، وواضح أنه اتجاه يتعاضد مع الفكر اللغوي الساعي، وقتذاك، نحو التوحيد لقياسات العربية الفصحى، بالتمكين للقراءات المجمع عليها من أكثر القراء، سنداً ورسماً وفصاحة.

ج. وكذلك غدت الفصاحة اتجاهاً ثالثاً في توجيه القراءات القرآنية.

وقد تَغَلَّب هذا التوجه لدى فئة من نحاة فترة التأسيس لقواعد العربية، ولدى فئة واسعة من القراء الراغبين في (التوحيد القرائي للقرآن)، وغدت القراءات بمُجْمَلها تتفاضل من منطلق درجتها في الفصاحة اللغوية، وربما

أوغل بعض القراء النحاة في اختيار قراءة تُرَصِّص في قياس العربية الفصحى، وتُخالف قراءة الجمهور، ومأثور ما يَصِحُّ اتباعه، حتى لَرَغبَ الناس عنهم وعن قراءاتهم، كهو عند: ابن اسحق، وابن محيصن، وابن هرمز، وعمرو بن عبيد، وعيسى بن عمر.

وبعض نحاة هذه الحقبة كان حاداً جداً، فردّ قراءات، أو لحَّنها، أو ضعَّفها، لنقص كفاءتها في الفصاحة، ولبعدها عن القاعدة النحوية المطردة العامة (الصغير:٢٠٦، ١٩٩٩م، الغامدي: ١٢٥، ٢٠١٠م). وتقريباً استمرت هذه الحالة طيلة حقبة العربية الشفاهية، والمشهورة بفترة الاحتجاج، والتي امتدت إلى عصر بني أمية فالعباسي الأول، وقد كانت، في الحق، حِقبة خصيبة جداً من ناحية كثرة الأئمة، والحُفاظ القائمين على قراءة القرآن وتحفيظه، وكذلك كانت خصيبة جداً، من ناحية تَحَمُّل أولئك الأئمة والحفاظ للقرآن من عدة طرق، ومن ناحية إقرائهم بعدة أوجه، فضلاً عن اختلاف درجاتهم في الضبط والاتقان؛ ثم إن الفصاحة نفسها كانت فصاحات، وغير مُتَرَاتبة ولا مُقَنَّنة بَعْدُ في درجات؛ وعليه كانت القراءات تتشعب وتختلط، مع كونها نتاج طبقة التابعين بعد طبقتي الصحابة، وصحابة الصحابة. ومن ثَمّ غدت الحاجة مؤَكَّدة إلى التمييز والاختيار وحصر العدد حتى بين صحاح القراءات المشهورة، فقد كثرت، فلزم التخفيف والتسهيل على آخذى القرآن، وإبعادهم عن الاختلاف. وهو ما صارت إليه الأوضاع لاحقاً. ومن أبرز كبار قراء المرحلة الشفاهية هذه: الحسن البصري، ومسلم بن جندب، وزيد بن علي،والزهري، وشيبة،وحميد بن قيس، والسختياني، وعطاء بن السائب، وعمرو بن عبيد، وجعفر الصادق، والذماري، وأبو عبلة ، وسفيان بن عيينة،وشعبة، ثم القراء الأربعة عَشَرَ، الذين رَجَحَتْ لاحقاً لهم القراءات، وكثير من قراء هذه الحقبة نُسبَتْ إليهم اختيارات خاصة بهم في قراءات القرآن الكريم، ومعظم هؤلاء من قراء الطبقتين الثانية أو الثالثة، من تلامذة الصحابة أو التابعين بعدهم.

وهكذا اشتدت حاجة عملية نحو حصر القراءات، مع تجاوز حقبة العربية الشفاهية، ودخول الثقافة العربية بعامة مرحلة التدوين؛ إذْ صار جمعٌ وتدوين لمختلف القراءات، طيَّ كُتب اللغة أو التفسير، أو طيَّ كُتب مختصة.

وقد كان أن نهضت فئة من أئمة القراءات الكُبار، من الطبقة الرابعة من أتباع التابعين بالعصر العباسي الثاني، وجردوا أنفسهم إلى حفظ القرآن وتحفيظه على قواعد ومقاييس أصولية، بنحوها في عمل النحاة، قد أخذوا يستنبطونها بإدراكهم العقلي من جهة، واستناداً إلى من أخذوا القراءة عنهم من جهة أخرى، حتى صاروا أئمة يُقْتدى بهم، وصار يُشار إليهم بـ(أئمة الاختيار).

وأهم مَنْ يُشار إليه من أئمة الاختيار أولئك هو: اللغوي الحصيف، وعالم القراءات والإعراب أبو بكر ابن مجاهد، الذي انصرف إلى مدونات القراءات وكتبها المصنفة، فحررّها، واختار منها سبع قراءات لكبار أئمة الأمصار، من الماضين من عصر الفصاحة والاحتجاج؛ وممن اشتهروا باختيارات وانتخابات في القراءات مَرضية في وجوهها؛ سنداً، ورسماً، وفصاحة، وأيضاً ممن استمرت لهم الشُهرة واستفاضة القراءة إلى زمانه، وهم: بمكة: عبدالله

بن كثير، وبالشام: عبدالله بن عامر، وبالمدينة: نافع بن أبي نعيم، وبالكوفة: عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب، والكسائي، وبالبصرة أبي عمرو بن العلاء، وضمن ذلك في كتابه (السبعة في القراءات). وقد دَوَّى ذِكْر تلك السبعة في آفاق عالم الإسلام، وترسخ في فقه الشريعة، وسرى الاجتهاد العام لحِقَب زمنية مديدة قاربت خمسة قرون، على اعتماد هذه السبعة بوصفها، (القراءات المتواترة)، وأنها كلها حجة في التعبد، وإقامة الصلاة، وأما سواها فمن القراءات الشواذ الجائزة والصحيحة، ولكن لا للصلاة ولا للتعبد، وإنما لأغراض فقهية أو لغوية.

د. وكذلك غدا الاختيار اتجاهاً رابعاً في توجيه القراءات القرآنية.

بيد أن معيار الاختيار، على الرضى العام به، لم يحمل أجوبة مُسْكتة عن حيثيات فيه كثيرة، مثل مشروعية: المفاضلة، والشذوذ، والتخطئة، والتفرقة بين لغة القراءة ومضمونها القرآني، فكان الموافق والمجيز وكان المعترض والمانع؛ ومن ثم تجرد لغويون وفقهاء شريعة، واختصوا بتصنيف القراءات المدونة وتأصيلها والتقعيد لها، وخاصة الواردة في سبعة ابن مجاهد، منهم: ابن خالوية، والفارسي، وابن جني، وأبو زرعة، ومكي، والمهدوي، والداني.

وثمة في مجال الاختيار انشعب تصنيف القراءات، إلى قراءة (تَخْيير)، وقراءة (اختيار)، من جهة أن القارئ في الأولى؛ هو مَنْ يَتَخَيّر ويصطفى ويُناقل من قراءات سابقة، إحدى وجوه القراءات ثم يقرأ بمنولها، فهو مجرد حافظ ومُقلِّد، بينما هو في الثانية قارئ قد سَمَتْ درجته في البلاغة والفصاحة، وله باع طولى في الحفظ والتحفيظ، فأخذ يُجرد من نفسه هو قراءة على حَدِّ وجهها، فيقرأ بها، وتُنْسب إليه؛ فهو صاحب اختيار لا حافظ، وبعامة فقد اتجه أغلب القراء بعد الطبقة الثالثة فصاعدا على التخيير، وحفظ قراءات الماضين، عوض الاختيار، يقول ابن مجاهد: "نحن أحوج على أن نُعْمِلَ أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا" (ابن مجاهد: ٤٥).

وجراء التحول الكبير الذي طرأ على أساليب العربية الفصحى العليا بدءاً من القرن السابع الهجري زمن المماليك فصاعداً، من جهة تفشي ما عُرف بالعربية الفصيحة (الوسيطة) لا الفصحى، والمعروفة أحياناً بـ شبه النظامية (طوالبة: ٤٠)، فقد دخلت اللغة العربية في مرحلة تقعيد ثانية، في ضوء ما فرضته الأساليب اللغوية الجديدة، فجرى تسامح وقبول بقواعد نحوية وصرفية، كانت مضعوفة ومن الشاذ والنادر في العربية الفصحى بالفترة السابقة، والوضع نفسه انعكس اجتهاداً في فقه القراءات، فجعل فقهاء الشريعة، مثل كثير من النحاة وعلماء اللغة، يحملون شواذ القراءات على نظائرها من الأساليب العربية، التي صارت تجتمع لديهم. وإن كانت قليلة، وغير شائعة، ومن ثم يحتجون بها قراءة جائزة في التَّعَبُّد، وتلاوة القرآن، ومنه: أن ابن شنبوذ، وهو معاصر لابن مجاهد قد أسقط ركن موافقة رسم المصحف العثماني، وعاود يُجيز القراءة بـ (الصوف) في(العِهْن)، (القارعة:٥)، و(شُكْرِكُم) في (رزقكم)، (الواقعة:٨٢)، و (فامضوا) في (فاسعوا)، (الجمعة:٩)، مع أنها من قراءات الإدراج لغرض التفسير، وقد شُنِّع عليه، فتراجع إلى قراءة الجمهور، ومثل ذلك عُرف عن القارئ ابن مِقسَم، فقد أسقط ركن

السَّند المتواتر، وأجاز مشروعية كلِّ قراءة، طالما وافقت العربية، وخط المصحف، وإن لم يكن لها سند وأثر في الماضين (ابن الجزري، الغاية٢/١٢٣). ومثل هذه المرونة في ضوابط الاختيار قد لاقت بعض القبول، لدى فئة من القُراء، فأخذوا بالتسهيل، وبالمعنى الضمني لا الحرفي لضوابط القراءة الصحيحة الثلاثة؛ فصار ثمة مرونة في مفهوم شُهرة القراءة، بمعنى المتواترة بالأثر أو الرواية، ولو من اختيار آحاد؛ بنحو ما كانت شهدته حقبة العربية المجيدة. ومن السبعة الكبار أنفسهم، وكذلك صار ثمة مرونة في موافقة خط المصحف على المجانسة والاحتمال، على رغم ما صار إليه ضبطه بالإعجام وبالتشكيل، وأما بخصوص المرونة في الفصاحة وقياس العربية، فقد كانت المجال الأرحب في الاختيار والتسهيل، مع بقاء هذا الجانب جدلياً بين المانع والمجيز؛وعليه فقد قوي في هذه الحقبة الزمنية فكر أصولي إحيائي، يأخذ بالأثر ويتمسك بالرواية، ولا يلتزم القياس والفصاحة المعيارية،وفي ذلك يقول الإمام الداني "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها (الجزري١/١٠)، وهو نص صريح في إضعاف ركن الفصاحة المعيارية، وفي الأخذ بالمرونة اللغوية.

وهكذا جرى الحال حتى مطلع القرن التاسع للهجرة وبروز الإمام القارئ ابن الجزري، الذي صار بعد ابن مجاهد رأساً ثانياً في معايير الاختيار للقراءات، وخِتاماً في اتجاهاتها، ضمن ضوابط مرقونة وضعها، وهي: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت إحدى المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصَحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة. أطلق عليها: "ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة" (ابن الجزري١/٩، الصغير:٢٠٦).

وفي ضوء هذه المرونة الفقهية زاد عدد القراءات المشروعة عند ابن الجزري إلى عشرة باعتماد قراءة أبي جعفر في المدينة، ويعقوب الحضرمي في البصرة، وخلف بن هشام في الكوفة، ثم زاد العدد على يد القارئ البنا الدمياطي إلى أربعة عشر: الحسن البصري في البصرة، وابن محيصن في مكة، والأعمش في الكوفة، واليزيدي البصرة، وكلهم من الطبقة الثالثة أو الرابعة، من حقبة التابعين وأتباعهم، بالحقبة الذهبية من عمر العربية بالقرنين الثاني والثالث الهجريين، ولكن سبعة ابن مجاهد ظَلّت في فقه التعبد، هي الأكثر شُهرة بمصطلح (القراءات المتواترة).

هـ. وكذلك غدت مرونة الاختيار اتجاهاً خامساً، في توجيه القراءات.

وبالمحصلة لا يَصْعُبُ القول إن تعدد القراءات قد توقف مع انتهاء مرحلة جمعها قبل نهاية القرن الثالث الهجري، وأن الجهود اللاحقة كانت من جهة مختصة بتأصيل أو تحرير ما دُوِّن من قراءات من قبل، ومن جهة أخرى كانت

مجرد تنظير في الدفاع عن المدونات من شواذ القراءات غير المشهورة، فحققت لها أو لبعضها صحة، في السند وإجازة في اللغة، ولكن لم تحقق لها ذيوعاً في التعبد والتلاوة في الصلاة، بل أخذ التنظير يعاود مسايرة معيارية الفصاحة اللغوية، بوصفها القاعدة الصلدة ، والمذهب الفكري غير الخلافي في تطبيقاته العملية. ثم بأَخَرة الزمان من خلافة بني عثمان عاد يختلف النظر والاجتهاد في التطبيق، الخاص بقرآنية القراءة المختارة للصلاة الجامعة، من بين المتواترات المختلفة، وصار في هذا المقام يتغلب فقه القراءة شُهرة واستعمالاً، تبعا، لهوى السياسة، وللمذهب الفقهي السائد في الولايات العثمانية، فتناقص العدد المتواتر من القراءات بداية إلى أربع قراءات، واحدة بمشرق العالم الإسلامي، حيث المركز القوي لدار الخلافة، وهي: برواية حفص عن عاصم، وثلاثة بمغرب العالم الإسلامي في أفريقيا، حيث السلطة أقل مركزية، وهي: برواية الدوري عن أبي عمرو بوسط أفريقيا، ورواية قالون عن نافع بالمغرب الأدنى، و ورش عن نافع بالمغرب الأقصى، ثم هي اليوم تتناقص إلى اثنتين وهما: قراءة حفص، وعليها أكثر من ثُلُيّ العالم الإسلامي، وقراءة ورش في مغربه، وغدت سائر القراءات غيرهما لدى جمهور الفقهاء، ممنوعة في الصلاة، منع تحريم لا منع كراهة، ومجرد حالة تاريخية مهجورة، إلاّ لأغراض العلم اللغوي أو الفقهي.

ثانياً: التطبيق: سورة الفاتحة

يُشار في بيانات هذه السورة إلى أنها إحدى سور القرآن الكريم المائة وأربع عشرة، وهي مُضَمَّنة في سبع آيات، وتسع وعشرين كلمة، بعدد حروف الهجاء العربية، ولها تسميات تزيد على اثني عشر اسماً؛ أشهرها: الفاتحة، والحمد، والمثاني، وأم الكتاب ... (القرطبي١/١١١). وبها جبرياً يَفْتَتِحُ المسلم صلاته. وأسرار الحكمة في محتواها بالغة مُبالغة عالية؛ فهي مشتملة على الثناء على الله بأوصاف كماله وجلاله، وعلى الأمر بالعبادات، وعلى الابتهال إليه بالهداية إلى الطريق المستقيم، وعلى بيان عاقبة الجاحدين، ففيها تكلم عن: العقيدة، والعبادة،والشكر. وفواصل الإيقاع في آياتها قصيرة المدى، وقليلة المقاطع الصوتية، ومبنية على جمل بسيطة لا مركبة، ومختومة بالصوتين ذَوَيْ الغُنَّة النون والميم.

وبمقتضى تلك السهولة في بياناتها من ناحية الشكل، والأهمية من ناحية المضمون، فحق التلاوة في كلماتها أن تُقرأ على وجه مُوَحّد، ولكن الماثل والمأثور في قراءاتها يظهر عدد (١٧ من٢٩) كلمة تعددت فيها القراءات، على (٥٤) وجهاً من أوجه القراءات، عدا القراءة الرسمية المستقرة حالياً. وطَيّه خطاطة تكشف إحصائياً أوجه الاختلاف عن قراءة حفص الرسمية، ودرجتها في التواتر والآحاد (الشذوذ)، وطبقة القُراء وفق تصنيف ابن الجزري: طبقة الصحابة، تلامذة الصحابة، التابعين، تلامذة التابعين، لاحقون، ثم منوال القراءة في اللهجات، ثم القاعدة اللغوية لمباحث كل قراءة: صوتياً، صرفياً، نحوياً، تفسيرياً، وعَقِب ذلك يجري التفصيل والتحليل.

خطاطة تمثيل القراءات في سورة الفاتحة

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	
قراءة حفص	الحمدُ لله	لِلَّه	رَبِّ	الرّحمنِ	الرحيم	مالِك	إياك	نعبد	نستعين	اهدنا	الصراط	الصراط المستقيم	الذين	عليهم	غير	ولا	الضالين	
أوجه الاختلاف	٤	١	٢	٢	٢	١٥	٤	٣	١	١	٣	٢	٢	٤	٣	١	٤	٥٤
درجة القراءة	×	×	–	–	×	×	–	×	×	–	×	×	–	×	×	–	تواتر	
	×	–	×	×	×	×	×	×	×	×	×	–	×	×	×	×	×	آحاد
طبقات القُراء	–	–	–	–	–	×	–	–	–	–	×	–	١	×	×	×		١
	–	–	–	–	–	×	–	–	–	–	×	–	–	×	×	–		٢
	×	×	×	×	×	×	×	×	×	–	×	×	×	×	×	×	×	٣
	×	–	–	×	×	×	×	×	×	–	×	×	–	×	×	–	×	٤
	–	–	–	–	×	×	×	×	–	–	×	–	–	×	×	–		٥
المنوال اللهجي	×	×	–	–	×	×	×	×	×	–	×	–	–	×	–	–	–	
القاعدة اللغوية	×	×	–	–	×	×	–		×	–	×	–	–	–	–	–	×	صوت
	–	–	–	–		×	–	×	–	–	–	–	×	×	–	–	×	صرف
	–	–	×	×	×	×	–	×	–	–	–	×	–	–	×	–	–	نحو
	–	–	–	–	–	–	–	–	–	×	–	–	×	–	–	×	–	تفسير

يوضح الإحصاء في الخطاطة الآنفة عدة أمور، من أهمها:

- وَرَدَ السماع بأكثر من قراءة واحدة في (١٧) كلمة من كلمات سورة الفاتحة، ولم يرد السماع بوجه واحد إلّا في (٦) الكلمات (العالمين، يوم، الدين، وَ، أنعمت، المغضوب).
- بَـرَزَ السـماع وتعـدد وروده علـى: (١٥) وجهـاً في (مالِـك)، و (٤) أوجـه في (الحمـد لله، إياك، علـيهم، الضالين)، و (٣) أوجه في (نَعْبد، الصراط، غير)، ثم على وجهين في (ربّ، الرحيم، الصراط المستقيم)، ثم على وجه آخر في قراءات التفسير في (اهدنا: ومَنْ الموصولية، والنفي بغير).
- شملت أوجه القراءات مسائل في ضبط: حركة الإعراب، وإبدال التصريف، وحركة فاء البنية، وإبدال الصوامت، وأوضحه مما له علاقة بالمعنى كان في الإعراب وإبدال التصريف.
- وردت أوجه القراءات في (٣٩) وجهاً من سماعات ونقل الآحاد، وفي (١٥) وجهاً من السماعات المتواترة السبعية أو العشرية، في (الحمدَ لِله، الحمدِ لِله، الرِّحيم، مَلِك، مَلْك، مَلِكي، مالِكِ، يُعْبَدُ، نِسْتعين، السِّراط، الصِّراط بالإشمام، صراطاً مستقيماً، عَلَيْهُم، عَلَيْهُمو، غَيْرَ).
- ورد السماع بِسَمْت النطق اللهجي محصوراً في بضع قراءات حسب، وقد جرى خطابها وفق منظور الانسجام الصوتي أو ما يعرف بـ (المماثلة الصوتية).

- ورد السَّند بعزو الناقلة مرفوعاً في جُلّه إلى الطبقة الثالثة من القراء أو إلى الطبقة الرابعة من تلامذتهم وبقلة ارتفع عزو الناقلة إلى القراء من الطبقات الأولى والثانية والخامسة، وهم قراء الصحابة فتلامذتهم، فالقراء المتأخرون، وإلى هذه الفئات من القراء تَسْتند قراءات الآحاد الشاذة.
- أظهرت منهجية عزو الناقلة إلى أن مبدأ المفاضلة أو الاختيار بين أوجه القراءات كان شبه مطرد وفق الاتجاه الثالث من اتجاهات توجيه القراءات، وهو اتجاه الفصاحة اللغوية، المشار إليه في الجزء النظري من سابق طوايا البحث.
- وتالياً تنعطف المناقشة والتطبيق إلى آيات سورة الفاتحة، وبيان القراءات الواردة بكل آية في ضوء شروحات متسلسلة، تتناول؛ وجه القراءة، وجهة السند، فدرجة القراءة من التواتر والشذوذ، والمنوال اللهجي عند وجوده، ثم أهم التوجيهات أو التخريجات التي تجلو طبيعة العدول اللغوي بالقراءة عن معهودها في القراءة العامة النظامية، ودونما حاجة إلى استيفاء كثير من الأنظار ههنا، فليس ذلك من معاقد أغراض هذا البحث الأساسية، وهدفه في تأصيل التنظير وصولا إلى التنظيم؛ فلا يلتبس مفهوم تأصيل الاتجاه بمفهوم توجيه لغة القراءات وتخريجاتها النحوية؛ فذلك مشروع لا يزال مفتوحاً على مزيد من الترجيحات أو التعقُّبات أو النظريات الحديثة.
- ﴿**ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ**﴾ (آية: ٢) يرد فيها اختلاف قراءات بالآتي:

١. **الحمدُ لِلَّه**: وهي قراءة الجمهور المتواترة، من نسق جملة اسمية؛ من مبتدأ مرفوع وخبر شبه جمله. وثمة فيها(٤) أوجه هي: الحمدِ لِلَّهِ، والحمدُ لُلَّهِ، والحمدَ لَلّهِ، والحمدَ لِلَّهِ.

- **الحمدِ لِلَّهِ**: قراءة بكسر الدال واللام، وقرأ بها: الحسن البصري، وزيد بن علي، والحارث بن أُسامة، من الطبقة (٣+٤)، من درجة متواتر وأُحادي شاذ، وذات منوال لهجي مناظر لسان: تميم، وأزد شنودة، وغطفان، وجهتها في المماثلة الصوتية الارتدادية من اللام في الدال.
- **الحمدُ لُلَّهِ**: قراءة بضم الدال واللام. وقرأ بها: أبو عبلة، ورؤبة من الطبقة (٤)، وذات منوال لهجي مُناظر لسان: ربيعة، وأهل البادية، وجهتها في المماثلة الصوتية الأمامية من الدال في اللام.
- **الحمدَ لَلَّهِ**: قراءة بفتح الدال واللام، وقرأ بها: زيد بن علي من الطبقة (٣)، وذات منوال لهجي في لسان: قيس، وجهتها في المماثلة الصوتية الاعتباطية، على تلازم الفتح في الطرفين.
- **الحمدَ لِلَّهِ**: قراءة بفتح الدال وكسر اللام، وقرأ بها: الحسن البصري، سفيان بن عيينة، وهارون العتكي، وابن ذكوان، من الطبقة (٥)، على قطع الإعراب من الرفع إلى النصب، وإرادة المدح،مع لزوم تقدير عامل نصب مناسب.

وعملياً، فجميع هذه القراءات الأربع متوافقة تماماً مع الرسم العثماني، ومتحملة لدلالة معجمية ومقامية واحدة، وأئمة القراءة فيها من تلامذة التابعين فما فوقهم، لكنها من جهة العربية خارجة على القياس العام،

في الكلام العربي الفصيح، فهي تُسقط في ثلاثة منها نظام الإعراب، الذي هو أخص السمات المميزة للعربية الفصحى، وكذلك فهي تنتحي منوالاً لهجياً يعتمد المجانسة الصوتية بين أجزاء ما يشبه المركب الواحد، لشدة استدعاء أحد الجزأين للآخر، والقراءة الرابعة بنصب (الحمدَ) تهدم نظام الإعراب فيما له وظيفة المسند إليه (المبتدأ) فقياسه الرفع، وحمل النصب فيها على مفهوم القطع على جهة الاختصاص أو المفعول المطلق المؤكد لعامله،أو المفعول به لفعل محذوف فكل هذه الأوجه شاذة، ومردودة فليست قرآناً للصلاة والتعبد، على أنها تصح لغة، على بعض وجوه ضعيفة ونادرة في الفصحى، بل إن وجود امتداد لهجي للنصب في (الحمد) بلغة تميم، وقيس والحارث لم يرق بها لغة عليا فصحى ومتداولة في اللغة الوظيفية الرسمية، على حين لو يمتنع ورود قياسها لأغراض لغة الشعر ونحوها من أدب الجماليات الأسلوبية. وبالمحصلة يُلاحظ أن اتجاه الفصاحة ولزوم القاعدة العامة هو مسار المفاضلة والاختيار، وذلك ما يجلوه التحليل في العروض الموالية. (الفراء١/٣، ابن جني١/٣٧، الطبري:١/٧١، الزجاج١/٤٥، ابن خالويه: ١٩، النحاس١/١٦٩، أبو حيان١/١٩، القرطبي١/١٣٦).

٢. **لِلَّهْ**: قراءة الجمهور بكسر لام الجَرّ، وإظهار الفتح نصف المفخم في لام لفظ الجلالة، وفيها وجه آخر للكسائي، من الطبقة (٣)، من درجة المتواتر، بإمالة صُغرى في لام لفظ الجلالة (Lilleh)، وهو منوال لهجي يأخذ الكسائي كثيراً به، وله نظائر بلسان أهل نَجْد قديماً، وبقاياه ممتدة في محكيات عربية معاصرة، خاصة لدى البدو. ومع كون الإمالة تُعَدّ مظهراً في جماليات الإيقاع، بسبب ما يَنْجُم عنها من مجانسة وتقريب للصوائت، بعضها من بعضها الآخر؛ لكنها في هذه القراءة مرغوب عنها، ومرجوح القراءة بها، لجهة عاميَّتها (أبو حيان١/١٣٥).

٣. **رَبِّ**: قراءة الجمهور بالجر نعتاً للفظ الجلالة أو بدلاً منه، ويرد فيها وجهان: ربَّ ورَبُّ.

- **رَبَّ**: قراءة بإعراب النصب، وقرأ بها: زيد بن علي من الطبقة (٣)، من درجة الأحادي الشاذ، على قطع حركة الإعراب من الجرَّ إلى النصب، وتوجيهها في معاني النحو، على النداء أو الحال أو الاختصاص بالمدح، مع تقدير عامل مناسب، أو صفة لمحل لفظ الجلالة، أو منصوبة بـ (الحمد)، وحتى قيل هي فعل ماض مبنى على الفتح.
- **رَبُّ**: قراءة بإعراب الرفع، وقرأ بها: الربيع بن خُثيم، وأبو رزين العقيلي، والجوني، وأبو زيد الأنصاري، من الطبقة (٣+٤+٥)، من درجة غير المتواتر الأحادي الشاذ، على قطع حركة الإعراب من الجر إلى الرفع، وتوجيهها في معاني النحو، على الخبر وتقدير المبتدأ، أو على النداء.

ومن الواضح أن الصناعة النحوية هي الأساس في توجيه الوظيفة النحوية بكلتا القراءتين، وهي صناعة تعتمد الإعراب فرع المعنى ومنبثق عنه، والقياس حقه في عكس ذلك، لأن الإعراب في جوهره ضميمة صرفية زائدة بآخر الكلمات، عندما تجتمع في السياقات التركيبية المختلفة، وهو مهجور في اللهجات العربية قديماً، وأيضاً في المحكيات المعاصرة، وعلى أهمية علامة الإعراب في العربية الفصحى، وكونها أهم وأقوى القرائن في ضبط المعاني

النحوية وكذا الدلالية؛ فإن اختلافها وحتى تَخَلُّفها (غيابها) قد يُحْدِثُ لُبْساً أو غموضاً، و لكن ليس قلباً أو فساداً في المعنى الدلالي؛ وذلك أن قرائن حراسة المعاني في العربية عديدة، ما بين لفظية وأخرى معنوية، ومن تضافر كل ذلك تنماز الدلالة، وليس بواحدة على حَدِّها، وعليه فقراء القطع ههنا في (ربَّ)، وفي المواضع غير ذلك تبقى شاذة، وخلاف قاعدة الأولى، وكلتا قراءة ربّ بالنصب والرفع إنما تجوز في النظر اللغوي الصوري، وجهة ذلك في صنعة النحو؛ أن النعوت إذا تتابعت وكثرت جازت المخالفة بينها، فينصب بعضها أو يرفع بعضها، بإضمار عامل مناسب، ولكن لا يجوز أن يَرْجَحَ ذلك على قراءة الأصل وهي الجر، وعليه فليس يُحْمَل القطع كقراءة صحيحة في الصلاة والتعبد، ويُذكر أن أم المؤمنين عائشة قد كرهت قراءة الفتح في (الحمد) بفاتحة الكتاب. (النحاس١/١٨، الزمخشري١/٤٥، أبو حيان١/١٩، ابن الجزري١/٤٧، القرطبي١/١٣٦).

- ﴿**ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ**﴾(آية:٣)، ويرد فيها اختلاف قراءات بالآتي:

٤. **الرَّحْمَنِ**: قراءة الجمهور بالجر، نعتاً أو بدلاً من لفظ الجلالة بالآية قبلها، وثمة فيها وجهان: الرَحْمَنَ والرَحْمنُ.

- **الرَّحْمَنَ**: قراءة بإعراب النصب، وقرأ بها: أبو العالية الرياحي، وابن السميفع، وعيسى بن عمر من الطبقة (٣+٤)، من درجة غير المتواتر الشاذ، على قطع حركة الإعـــراب من الجرّ إلـــى النصب، وتوجيهها في معاني النحو على مثله في كلمة (ربَّ).
- **الرَّحمنُ**: قراءة بإعراب الرفع، وقرأ بها: أبو رزين العقيلي، والربيع بن خُثيم، والجوني، من الطبقة (٣)، من درجة الآحاد غير المتواتر، على قطع الإعراب من الجر إلى الرفع، وتوجيهها من معاني النحو مثله في (ربُّ)، على تعدد الخبر، وتقدير المبتدأ بضمير عائد على الله، أو النداء. ومعلوم أن إعراب القطع مذهب نحوي فرعي لا أساسي، وشواهده في الكلام الفصيح تُوجِب أن يرد في حالة تعدد النعوت، تخفيفاً من رتابتها، فيُخالَف في علامة الإعراب، لكن المعنى المعجمي يبقى هو نفسه، ولا يصح القطع في قراءة القرآن للتعبد والصلاة، ووجوده في ألسنة بعض القُراء ينبغي أن يُحْمل على أنه من قبيل قراءة الخبر لا تلاوة القرآن، فذلك يجوز بقلة في شواذ الاستعمالات وضعيف صياغاتها.(ابن جني٢/١٩٨، الزجاج١/٤٥، النحاس١/١٩، أبو حيان١/١٣٥، القرطبي١/١٤٣).

٥. **الرَّحيمِ**: قراءة الجمهور بالجرّ نعتاً أو بدلاً، بنسق كلمة الرحمن، فهما معاً من متلازمات التعابير الإتباعية الشفافة، إذ هما معاً من أوصاف الله، أو من أسمائه الحسنى، وعلى الاسمية فإعرابها على البدل، وعلى الوصفية فإعرابهما على النعت. وتوجيه القطع بالرفع ثم النصب في قراءة (الرحيمَ، والرحيمُ) كسابقه في كلمة (الرحمن)، وتنفرد كلمة الرحيم خاصة بوجهين آخرين من اختلاف القراءات وهما: الرِّحيم، الرَّحيم مَّالِك.

- **الرِّحيمِ**: قراءة بكسر الراء بزنة فِعيل، وقرأ بها ابن محيصن، ويعقوب الحضرمي، من الطبقة (٣+٤) من درجة المتواتر، وهي منوال لهجي له نظائره بلسان: تميم وعامة نجد، وبقاياه ممتدة في بعض المحكيات العربية المعاصرة،

وقبائل بدو السبع في الأردن وفلسطين خاصة، ومع ذلك فهي قراءة مرغوب عنها ومفضولة في قراءة القرآن الكريم؛ لأنها خلاف الأولى في قياس الفصحى، وتوجيهها إنما هو من المماثلة الصوتية، وتأثير حركة الياء المدية العاقبة في عين البنية على حركة الفتح السابقة في فاء البنية، ليكونا معاً بنسق حركة كسر فكسر، ومزيد كلام عن هذه المسألة له موضعه في القابل من صفحات هذا البحث.

- **الرَّحيم مَّالِك**: قراءة بالإدغام الكبير بين متحركين؛ متحرك الإعراب وهو الكسر، ومتحرك فاء البنية (مالك) وهو الفتح،أي بين المتجاورين في المركب النعتي، عند درج القراءة، وقرأ بها الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، وأبو عمرو، والمطوعي، والسوسي، من الطبقة (٣+٤+٥)، من درجة متواتر وأحادي شاذ، وهو ملمح لغوي صوتي إيقاعي محض، لا تختلف فيه دلالة المركب، ومثله من إدغام المتحركين كثير في اختيارات أبي عمرو بن العلاء، تلك القراءة التي ظلت لعهد قريب منتشرة بالسودان ووسط أفريقيا، ثم آلت اليوم تاريخاً مهجوراً، وغدت قراءة مفضولة ومرغوباً عنها في قياس العربية، لخلاف الأولى وهو الإظهار، ومن العُسْر الجليّ الإدغام بين المتحركين، فإنجازه وقفاً، يُفضي إلى إسكان حركة الإعراب كي يجري الإدغام على معتاده، بين متماثلين ساكن فمتحرك، وكان ابن مجاهد يكره الإدغام الكبير، لما ينجم عنه، من تَوَلُّد المقطع المديد المكروه في الفصحى. (ابن جني١/٨٤، مكي١/١٣٤، الأخفش:١٩٩، أبو حيان١/١٩، ابن عطية١/٦٣، القرطبي١/١٤٢، البنا١/٣٦٣، اللحياني:٣٢).
- ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ (آية:٤) ويرد فيها اختلاف قراءات بالآتي:

ثمة خمسة عشر وجهاً مروية في قراءة كلمة (مالِك)، وجميعها مجتمعة على معنى القوة، مع فروق ضئيلة في الدلالة، إلاّ ما يكون من ظلال بين المعاني الصرفية، التي يمكن أَنْ تُلْمَحَ في مشتقات الجذر (م. ل. ك)، في أبنيته الوصفية، أو الاسمية، أو الفعلية، وهي: مالِكِ، مَلِكِ، مَلْكِ، مِلْكِ، مَلِكي، مَليكِ، مَلَّاكِ، مالِك، بالإمالة الكبرى، بجر الإعراب، ثم مَالِكَ، مَلِكَ، مَلْكَ، مَلَكَ مالكاً بنصب الإعراب، ومَلْكٌ ومالِكُ مالِكٌ برفع الإعراب.

٦. **مالِكِ**: قراءة بإعراب الجر، على مجرى الإضافة اللفظية في أرجح الأوجه، وصفة فاعل لِمُتملِكِ الملك أو البدل، وقرأ بها: عاصم، والكسائي وخلف العاشر، ويعقوب الحضرمي، وابن محيصن، واليزيدي، والمطوعي، وحفص من الطبقة (٣+٤+٥)، من درجة المتواتر جداً، وهي موافقة للرسم العثماني بالاحتمال، بتقدير اختصار ألفها، فالمصحف وقتذاك مُجَرَّد من النقط والشكل، وهي اليوم قراءة الجمهور الأوسع انتشاراً في مشرق عالم الإسلام.

- **مَلِكِ**: قراءة بإعراب الجرّ، على مجرى الإضافة اللفظية، صفة مشبهة لمالِكِ الملك، وقرأ بها: ابن كثير، ونافع وابن عامر، وحمزة، وأبو عمرو، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو جعفر، ومروان بن الحكم، وحميد بن قيس، وورش، وقالون من الطبقة (١+٢+٣+٤)، من درجة المتواتر جداً، وهي موافقة للرسم العثماني تحقيقاً؛ فهي بلا

ألف في جميع المصاحف العثمانية، ومع كونها قراءة أهل الحرمين والقراء الكبار، لكنها اليوم أقل انتشاراً، وتسمع بمغرب العالم الإسلامي.

- **مَلْكِ**: قراءة بإعراب الجرّ، مصدر بزنة فَعْل، نعت لِلّه، وقرأ بها: عبدالوارث، والجعفي رواية عن أبي عمرو، من الطبقة (٣+٤)، من درجة متواتر، وللقراءة منوال لهجي له نظائر بلسان: بكر بن وائل. وفي الأساس هي قراءة بالمصدر المتحول عن الصفة (فَعِل) بتخفيف عين البنية بالسكون، وعُرف ذلك كثيراً عن أبي عمرو في الأبنية الصرفية، ثلاثية المقاطع القصيرة المفتوحة من نمط (فَخِذ)، باختصارها في مقطعين، بتسكين عين البنية. ولدى فقهاء العربية فتسكين عين المجرد الثلاثي اسماً أو فعلاً من خواص أهل نجد، على أنه تخفيف، ومظهر خطف في الكلام، بينما تحريك العين من خواص أهل الحجاز، على أنه تثقيل، ومظهر وناة في الكلام، وتلك مسألة جدلية والمحاجَّة فيها ضعيفة، إذ الجهد العضوي اللساني إنما تحكمه العادة والملكة اللغويتان. المكتسبتان زمن الطفولة، ثم إنه سلوك في اللغات السامية بعامة في الأبنية المعروفة بـ (السيجولية) أن تسكن عينها. وبالخلاصة تعد قراءة مفضولة لخلاف الأولى،وهو التحريك.(بروكلمان:٣٢).
- **مِلْكِ**: قراءة بإعراب الجر، اسم للمصدر، نعت لِلّه، بمعنى الله ذي المِلْك، وقرأ بها أبو عثمان النهدي، والشعبي من الطبقة (٣)، من درجة شاذ لضعفها الصرفي في قياس الفصحى.
- **مَلِكِي**: قراءة بإعراب الجر، صفة مشبهة نعت لِلّه، وقرأ بها بزيادة صلة يائية بآخرها، على الإشباع لحركة الإعراب: الإمام نافع وتلامذته ورش وقالون من الطبقة (٣+٤)، من درجة متواتر، وثمة تَمَيُّز في قراءة ورش وقالون باستحباب الإشباع في حركات الإعراب، والكسر خاصة، وتُعَد قراءة مرغوباً عنها في الشرق الإسلامي.
- **مَليكِ**: قراءة بإعراب الجر، صفة مبالغة، نعت لِلّه، وقرأ بها: مروان بن الحكم، والعطاردي، من الطبقة (٢)، من درجة شاذ فَرّادي، وجهة القراءة فيها جراء مزيد من النبر القصدي على المقطع الثاني من الصفة المشبهة (فَعِل) فيطول إلى (فَعِيل)، وتُعد قراءة شاذة، لخلاف الأولى في قياس العربية، من جهة قوة المجرد فَعِل على المزيد فَعيل.
- **مَلَّاكِ**: قراءة بإعراب الجر، صفة مبالغة، نعت لِلّه، وقرأ بها: الإمام علي، من الطبقة (١)، من درجة الأحادي الشاذ، وتُعَدّ شاذة، لجهة الاستغناء بالأولى، أي بالمجرد عن المزيد.
- **مَالِكِ**: قراء بالإمالة، صفة فاعل على مجرى الإضافة مجرورة، نعت لِلّه، وقرأ بها: السختياني، والكسائي، من الطبقة (٢+٣) من درجة متواتر، وللكسائي ميزة في استحباب القراءة بالإمالة الصغرى وأيضاً الكبرى، وهو فَنّ تتعرض له الأصوات المتجاورة تجنيساً وتقريباً من بعضها بعضاً، بنسق متماثل يتبع فيه الكسر الكسر، وبلا أثر إضافي في المعنى، والإمالة منوال لهجي له نظائره بلسان البدو: أعراب شرق ووسط جزيرة العرب في: تميم، وأسد، وعبد القيس، و بكر ابن وائل، وبقاياه ممتدة لليوم، ومن المفارقة أنه يختص به الحضر حالياً،

بنحو سماعه في اللهجة اللبنانية. ومع ذلك تُعَدُّ قراءة مرغوباً عنها، لخلاف الأولى وهو الإظهار وعدم ترقيق الفتح في فاء البنية.

- **مالِكَ**: قراءة بإعراب النصب، على القطع للنداء، أو الاختصاص، بِنِيَّة المدح، مع تقدير عامل مناسب، وقرأ بها: أبو هريرة، وابن مسعود، والجحدري، والأعمش، وابن السميفع، من الطبقة+(١+٣+٥) من درجة متواتر وآحاد، وتُعَدُّ قراءة مفضولة، لجهة قطع الخطاب من أسلوب الإخبار بصفات متتالية لِلّه، إلى الاستئناف بأسلوب الإنشاء من النداء والمحولات عليه.
- **مَلِكَ**: قراءة بإعراب النصب، على القطع للنداء من غير ألف، على وزن (فَعِل)، وقرأ بها: أنس بن مالك، وعطية بن قيس، وُشرَيح، ورجاء بن حيوة، ورويت قراءة عن النبي – صلى الله عليه وسلم– من الطبقة (١+٢+٣+٤)، من درجة فَرَّادي، وتُعَدَ شاذة، لجهة عدم الإجماع، وضعف مذهب القطع في العربية. ولا خفاء أن مذهب القطع سلوك أسلوبي، وحدث إدراكي متصل بالخطاب وظروفه، فيُراعى فيه إصابة المعنى قبل إصابة الإعراب، وبعبارة ابن جني فزيغ الإعراب أهون من قبح الزّحاف (ابن جني:٢٤٧/٣) على أن الفصاحة النحوية لا ترتضيه في الكلام الرسمي فكيف به قراءة قرآنية للعموم.
- **مَلْكَ**: قراءة بإعراب النصب، بتخفيف البنية وإسكان عينها، لِتؤول إلى مصدر منصوب على القطع، للنداء أو التخصيص، وهي قراءة: هارون بن موسى الأعور، ورواية عن أبي عمرو بن العلاء، من الطبقة (٣)، من درجة متواتر وآحاد، وتُعد شاذة ومرغوباً عنها، لضعف مذهب القطع عربية، وضعف مذهب أبي عمرو في تسكين عين البنية في الاسم الثلاثي المجرد، وهو منوال لهجي مشهور عند أبي عمرو، وله نظائر في لسان وسط وشرقي جزيرة العرب خاصة بكر بن وائل، وممتدة بقاياه في محكيات عربية كثيرة، وهو أيضاً مذهب في اللغات السامية بعامة في الأسماء الثلاثية المجردة المعروفة بالسيجولية أي المتحركة في عين بنيتها، فتحذف وتصبح ثنائية المقطع.
- **مَلَكَ**: قراءة بصيغة الفعل الماضي المجرد، للحدث الذي تم حدوثه، وقرأ بها: الحسن البصري، وأبو معاوية الليثي، وأبو حيوة، وأبو حنيفة من الطبقة (٣+٤) من درجة أحادي، وتعد قراءة شاذة في نسق متواليات الخطاب، بالتحول فجاءة من الوصف بالمركب الاسمي إلى جملة فعلية ماضوية، وهي دلالة ضعيفة في حق الله أن يكون قد مَلَكَ، حَسْبُ.
- **مالِكاً**: قراءة بإعراب بالنصب والتنوين وإعمال اسم الفاعل عَمَلَ فِعْله، فيأخذ (اليومَ) مفعولاً به، على القطع، ونداء النكرة غير المقصودة، وهي قراءة: عون العقيلي، ويحي بن يعمر، من طبقة (٣) من درجة آحادي، وتُعد قراءة موغلة في صنعة النحو، فلا تصدر إلا عن بصير بصنعة الإعراب، وكانت تلك مهارة مميزة ليحي بن يعمر، أَحَدِ مؤسسي النظام النحوي العربي، وواضعي مصطلحات الضبط والنقط في الرسم القرآني، وعامة الخط العربي، وتُعد قراءة شاذة لجهة وضوح الترصيص والمبالغة في تفصيح القراءات القرآنية.

- **مَلْكٌ**: قراءة بإعراب الرفع على القطع، وبمعنى نحوي له وظيفة الخبر، مع تقدير المبتدأ، وهي قراءة: أبي السميفع اليماني من الطبقة (٤) من درجة شاذ في قياس العربية، ومثله قد سلف فيه القول والتوجيه.
- **مالِكٌ**: قراءة بإعراب الرفع والتنوين على القطع، وإعمال مركب الإضافة (صفة الفاعل+ مفعول به لاسم الفاعل)، وهي قراءة: أم المؤمنين عائشة، وسعد بن أبي وقاص، من الطبقة (١) من درجة الأُحادي الشاذ، لضعف القطع في العربية. (ابن مجاهد:١٣٦، الفارسي:٥٤/١، الثعلبي١١٣/١، أبو حيان٢٠/١، ابن الجزري٤٨/١، البنا٣٦٤/١، الجندي:٢٧٨/١، برجستراسر:٦٧).
- ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ (الآية:٥)، ويرد فيها اختلاف قراءات بالآتي:

٧. **إيَّاك**: قراءة الجمهور بإعراب النصب،في ضمير المخاطب، على المفعول به للفعل نَعْبُدُ، وهي بكسر الهمز، وتشديد الياء، وثمة فيها (٤) أوجه: أَيّاك، هَيَّاك، إيّاكَ ممالة، أَياكَ.

- **أَيَّاك**: قراءة بإعراب النصب بفتح الهمز وتشديد الياء، وقرأ بها: علي بن زيد، والرقاشي، وسفيان الثوري، من الطبقة (٣+٤) من درجة أحادي، وتُعَدّ شاذة لخلاف الأولى، مع فتح الهمز.
- **هَيَّاكَ**: قراءة بإبدال الهاء من الهمز، وقرأ بها: أبو سوار الغنوي، من الطبقة (٤)، من درجة الأحادي الشاذ، وفيها منوال لهجي بلسان، نجد قديماً، وممتد في محكيات بدوية معاصرة، يقوم على استثقال النَّبر وتسهيله بصوت من أصوات المدّ واللين، أو بالهاء لخفتها في مجرى الصوت، إذْ هي صوت خفيض مهموس واضح الرخاوة، عوض الهمز فهو صوت شديد وأقرب إلى الجهر منه إلى الهمس، ويكاد الهمز قد فَرَط نُطقه في كل اللهجات المحكية العربية،بوسط البنية الصرفية أو آخرها، فلا يسمع إلاّ صدراً بفاء البنية، وإبدال الهاء همزة يرد استملاحاً في الشعر.
- **إِيَّاكَ** ممالة: قراءة بإعراب النصب على التقريب والمجانسة بين الحركات المتتابعة، يتبع فيها الكسر الكسر، وقرأ بها عبدالله بن داود الخريبي من الطبقة (٥) من درجة أُحادي شاذ، وهي بخلاف الأولى وهو إظهار الفتح.
- **أَياكَ**: قراءة بإعراب النصب في ضمير المخاطب، مع تغيير في بنيته بفتح الهمز وتخفيف التشديد في الياء، وقرأ بها عمرو بن فايد من الطبقة (٣) من درجة أُحادي مفرد، وقد رُدَّت ولُحنت من جهة ضعف قياسها في مذهب العربية، لكونها بنية غير متوازية في كميتها المقطعية، من مجاورة مقطع قصير مفتوح لمديد، ولدى بعضهم فوجودها مُلْبس دلالياً مع مُسَمّى آلهة الشمس في الطوطمانية الميثولوجية باسم (الإياه) (ابن جني٤٠/١، نحاس١٧٩/١، ابن خالويه:٣، أبو حيان٢١/١).

٨. **نَعْبُدُ**: قراءة الجمهور بفتح نون المضارعة، وثمة فيها (٣) أوجه: نِعْبُدُ، يُعْبَدُ، نِعْبُدُ.

- **نِعْبُدُ**: قراءة بكسر نون المضارعة، وقرأ بها: عُبَيْد بن عمير، وزر بن حبيش، ويحي بن وثاب، والأعمش، والنخعي والليثي، من الطبقة (٢+٣+٤+٥) من درجة أُحادي شاذ، وفيها منوال لهجي له امتداد بلسان معظم

قبائل شرق جزيرة العرب تميم وقيس وأسد، عدا الحجاز، ومشهورة بـ(التلتلة)، وثمة لها امتداد بالكسر مع ياء المضارعة ونونها في محكيات عربية معاصرة عديدة، وتُعد شاذة لخلاف قياس الفصحى.

- **يُعْبَدُ**: قراءة بالمبنى للمجهول، وقرأ بها: الحسن البصري، وأبو مِجْلز، واللؤلؤي، من الطبقة (٣+٤+٥)، من درجة متواتر وأُحادي، وتُعد قراءة مفضولة ومرغوباً كثيراً عنها، لما فيها من صناعة نحوية عالية، من جهة مخالفة أسلوب الخطاب بالالتفات من الخطاب إلى الغيبة، ومن جهة توظيف ضمير النصب (إياك) في موضع ضمير الرفع (هو)، وقد شُهر الحسن البصري بأنه يُنَقّب عن الفصاحة ويميل إلى اختيارها.
- **نِعْبُدُ**: قراءة لبعض أهل مكة بكسر حرف المضارعة،واختلاس حركة عين الفعل بالسكون، وهي قراءة أُحادية شاذة لجهة اجتماع ساكنين في درج الكلام بوسط البنية الصرفية، بما يقارب الإدغام، وذاك عَسِرٌ جِدُّ العُسْر في التلاوة إلاّ بنبر قصدي طويل في فاء البنية. (الفراء٢/١٦١، ابن جني١/٣٣٠، النحاس١/١٧٣، الزمخشري١/٤٥٣، أبو حيان١/٢٤، ابن الجزري ٢/٢٣٧، البنا١/٣٦٤).

٩.**نَسْتَعين**: قراءة الجمهور بفتح حرف المضارعة، وثمة فيها وجه آخر: نِسْتعين.

- **نِسْتعين**: قراءة بكسر حرف المضارعة، قرأ بها: علي بن زيد، والأعمش، ويحي بن وثاب، والمطوعي، من الطبقة (٣+٤) من درجة متواتر وأُحادي، وفيها منوال لهجي له نظائر بلسان: قبائل شرق جزيرة العرب، ولا ترتضية الحجاز بغرب جزيرة العرب، وله امتداد في كثير من المحكيات المعاصرة، وفي الساميات بعامة، وفي المظنون أنه من التأثر بها. وهو نطق مذموم مرذول في قياس الفصحى ومشهور بتسمية (التلتلة).(ابن جني١/٣٣٠، أبوحيان١/٢٣، أنيس:١٣٩).
- ﴿**ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ**﴾ (الآية:٦). ويرد فيها اختلاف قراءات بالآتي:

١٠.**اهْدنا**: قراءة الجمهور، وثمة فيها وجهان: أَرْشِدْنا وثَبِّتْنا.

- **أَرْشِدنا**: قراءة بمصحف أبي بن كعب، وثبتنا قراءة بمصحف ابن مسعود، وكلتاهما بخلاف رسم المصحف العثماني، فجرى اطِّراحهما عند تدوين المصحف العثماني، على أنهما قراءة (إدراج) على سبيل التفسير، وليس من القرآن، على أن قراءة أرشدنا استمرت عند: مجاهد بن جبير، وحميد بن قيس، والجحدري، وابن شنبوذ، من الطبقة (٣+٥)، من درجة أُحادي شاذ جداً (أبو حيان٨/١٢٢، ابن الجزري١/٢٨٧، قرطبي١/١٤٧).

١١. **الصِّراط**: قراءة الجمهور بالصاد المفخمة الخالصة على التحقيق، وكذلك هي في الرسم العثماني بجميع نسخه، مفعول به غير مباشر للشيء (ثانٍ)، وضمير المتكلمين مفعول به مباشر للشخص (أول)، للفعل (اهدنا)، وقرأ بها نافع، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وحفص، من الطبقة (٣+٤) وهي معيار الفصحى، ومتواترة جداً، وعليها الناس اليوم في تلاوة القرآن، وثمة فيها ثلاثة أوجه: السّراط، الزراط، الصراط بالإشمام.

- **السِّراط**: قراءة بالسين المحضة المرقَّقة، وقرأ بها: ابن عباس، وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وابن محيصن، وقُنبل، ورويس، والشنبوذي من الطبقة (١+٢+٣+٤+٥)، من درجة متواتر وأُحادي، على أنها قراءة مفضولة

ومرغوب عنها في قياس العربية، لجهة خلاف الأولى في التشكيل الصوتي لبنية الكلمة صرفياً؛ لمجاورة التفخيم والإطباق والاستعلاء، في الراء والطاء، وهي مظاهر في قوة الصوت تؤدي إلى امتداد تأثير ذلك إلى صامت السين قبلها، فيُكْسبها تحولاً من الاستفال والترقيق إلى التفخيم فتنطق صاداً، مجانسة وتقريباً مع الراء والطاء، وهو ما يُعرف بقانون المماثلة الصوتية الارتدادية من الخلف إلى الأمام، حتى لو كانت بنية الكلمة بالسين في أصل عجميتها، ولكن القراءة بالسين خالفت المعيار، ويرجح أن ذلك وفق قانون المماثلة الإرتدادية نفسها، ولكن مع طاء قديمة موصوفة بالجهر ونصف التفخيم، لا بالإطباق والهمس. على أن المعاقبة بين الصاد والسين من أصوات الصفير كثيرة من أحدهما في الآخر، تأثيراً وتأثراً، تبعاً للتشكيل الصوتي للكلمة المعنية، وهو منوال لهجي مستحب في لسان أهل الحجاز بالتفخيم، ولسان أهل نجد بالترقيق، والامتداد ملحوظ كذلك في المحكيات المعاصرة.

- **الزِّراط**: قراءة بالزاي المحضة، وقرأ بها: حمزة، وأبو عمرو، والكسائي رواية عنهما، والأصمعي، والأعمش، وابن ذكوان وخَلّاد الأول، من الطبقات (٣+٤)، من درجة متواتر وأُحادي، ومنه منوال لهجي له نظائر بلسان قبائل أكثر بدونه في الماضي، كَلْب، وطيء، وبلعنبر، وعذرة، وبني الحارث بن كعب، ولم تزل هذه المعاقبة الصفيرية ممتدة في المحكيات البدوية المعاصرة بين الزاي والسين والصاد. ومع ذلك تُعد القراءة بالزاي مفضولة، ولحناً في تلاوة القرآن للصلاة، فالمجانسة والمماثلة من الصاد إلى الزاي في الصفير والجهر، إنما تصح عندما تسكن الصاد، وتجاور صوتاً مجهوراً، مثله في كلمة (يَصْدر: يَزْدر)، على سبيل المماثلة الارتدادية من الثاني في الأول، ومن الصوت القوي إلى الأضعف.
- **الصراطَ** بالإشمام قراءة بصوت مركب بين الصاد والزاي، وقرأ به حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، والمطوعي، من الطبقة (٣+٤+٥)، من درجة المتواتر والأُحادي، وفي القراءة منوال لهجي له نظائره في لسان بعض بطون قيس من القبائل نصف البدوية، وذلك بإضعاف التفخيم في الصاد جزئياً، وإشرابها صفة من الجهر لمجانسة الراء المجهورة والطاء المجهورة، ونصف المفخمة، على حَدّ مقولة سيبويه، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، أما في المحكيات المعاصرة فالطاء مفخمة مهموسة، وعليه ليس يمكن نطق الإشمام في هذه الكلمة. (الفراء٢/٤٠٣، مجاهد١٠٧، ابن جني٢/١٨٦، الفارسي١/٣٩، الزجاج١/١٧٤، أبوحيان١/٢٥، ابن الجزري١/٢٧٦، القرطبي١/١٤٧، الشايب:٤٦).

١٢. **الصراط المستقيم**: قراءة الجمهور بإعراب النصب، في مركب الإتباع صفة+ موصوف أو صفة+ عطف بيان، وثمة فيها وجهان: صراطاً مستقيماً، وصراط المستقيم.

- **صِراطاً مُسْتقيماً**: قراءة بإعراب النصب في المركب النعتي صفة نكرة + موصوف نكرة، وقرأ بها: الحسن البصري، و زيد بن علي والضحاك، من الطبقة (٣) من درجة المتواتر- فهي قراءة مفضولة، لجهة الدلالة

الضعيفة في التنكير مقام التعريف، وأيضاً لجهة ما يَنْجُم عن التنكير من مشكل وقوع مركب المعرفة بعدها (صراط الذين) بدلاً منها، ولا تجيز العربية إبدال معرفة من نكرة فذاك لحن عُرفاً.

- **صِراطَ الْمُسْتَقيمِ**: قراءة بإعراب النصب في مركب الإضافة اللفظية لا المحضة، كما لو أن المضاف إليه مسمى اسمي لا وصفي، بمعنى الإسلام أو الجنة، وقرأ بها: أبو جعفر الصادق، من الطبقة (٤)، ومن درجة الأُحادي، وهي بنسق دعاء ختم الأذان (وابعثه مقاماً المحمود الذي وعدته)، وتبقى مفضولة في قياس العربية، والمركب النعتي هو الأنسب. (الطبري١/١٧٥، ابن عطية١/١١٩، أبو حيان١/٢٦، البنا١/٣٦٥، الألوسي١/٨٦).
- ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ (الآية:٦)، ويرد فيها اختلاف قراءات بالآتي:

١٣. **الّذينَ**: قراءة الجمهور بالاسم الموصول لجمع العاقل، ويرد فيها اختلاف قراءات بالآتي:

- **الّذين**: قراءة الجمهور بالاسم الموصول المختص لجمع العاقل، وثمة فيها وجهان: مَنْ ولَذين.
- **مَنْ**: قراءة بضمير الموصول العام في الجنس وفي العدد، وقرأ به: عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن الزبير، من الطبقة (١) من درجة أُحادي شاذ ، إذ فيها معاقبة الموصول العام (مَنْ) بالمختص (الّذين)، وهما بمعنى، والعام أقل دلالة، ولم تَرْجح قراءة مشروعة، وفُسِّرت على أنها من قراءات (الإدراج) أجل التفسير، وليس من النص القرآني، ثم هي مخالفة لشرط الرسم العثماني فُأُسْقطت مبكراً.
- **لَذينَ**: قراءة بحذف ألف الوصل من الاسم الموصول مع عدم التشديد، وقرأ بها الزهري من الطبقة (٣)، من درجة أُحادي مفرد، وتُعَدّ شاذة لخلاف القياس الصرفي في بنية الموصلات الاسمية للمذكر والمؤنث على سواء، فهي مختصة في فصيح العربية بنسق محدد، وكل ذلك مهجور في اللهجات القديمة والمحيكات المعاصرة استغناءً بصيغ موصولة أخرى. (ابن خالويه:٢، أبو حيان١/١٤٤، القرطبي١/١٤٩).

١٤. **عَلَيْهِمْ**: قراءة الجمهور: شبه جملة من حرف جر+ ضمير، مع كسر هاء الضمير وسكون الميم، ومن غير صلة زائدة بعد الميم. وقرأ بذلك: نافع، وأبو عمرو، والكسائي، وابن عامر، وخلف، وحفص، من الطبقة (٣+٤) من درجة متواتر جداً، ولها منوال لهجي له نظائره بلسان العرب بشرقي جزيرة العرب في: تميم، وقيس، وأسد، وبكر بن وائل، ولم تزل مسموعة بالمحيكات المعاصرة بأعالي مكة بكسر هاء الضمير بعد كسر أو ياء، ثم هي جارية على المماثلة الأمامية بين المزدوج اليائي والكسرة في الهاء، وفقاً للقاعدة الصوتية؛ الضمة تتحول إلى كسرة إذا كانت مسبوقة بكسر أو ياء، وقد غدت سمة التمييز في نطق الكلام الفصيح مع حرف الجر على، وثمة فيها (٤) أوجه: عَلَيْهُمْ، عَلَيْهِمو، عَلْيْهِمي، عَلَيْهُمي.

- **عَلَيْهُمْ**: قراءة لشبه الجملة بضم هاء الضمير وسكون ميم الجمع، وقرأ بها: أُبي بن كعب، وحمزة، ويعقوب، والسوسي والبزي، والأعمش، وابن هرمز، والشنبوذي، وتنسب قراءة للنبي – صلى الله عليه وسلم– فهي متواترة جداً، ومن كل طبقات القُراء، ولها منوال لهجي بنظائر فاشية في لسان الحجاز عامة، ومعظم المحيكات العربية المعاصرة، تبقي هاء الضمير مضمومة عند اقترانها بأدوات الجر، وأيضاً حيثما وقع ضمير الغيبة موقع

المضاف إليه، مثله في: لهُ منهُ أبوهُ، إذ تبقى حركة الضمير على أصل الوضع، خاصة وأن لام الجار على محولة عن ألف (علاه:عليه)، وليست ياء أصلية، وكذلك تُعَدُّ قراءة غير مكينة ومفضولة في قياس الفصحى، إذْ المجانسة الصوتية بن حركة الضمير مع حركة الياء أو الكسر قبلها راجحة على المخالفة الصوتية، ببقاء حركة ضمر الغيبة على أصل الوضع، وبلا تأثّر بالصوائت الحركيّة السابقة عليها.

- **عَلَيْهُمو**: قراءة بضم الهاء مع زيادة صلة كبرى بالواو أو صغرى بالضمة بعد الميم، وهي زيادة في اللفظ لا في الرسم العثماني، وقرأ بها: نافع، وابن إسحق، وأبو جعفر، ويعقوب، ومسلم بن جندب، والبزّي، وابن هرمز، من الطبقة (٣+٤+٥) من درجة متواتر وأُحادي، وإشباع ضمائر الغيبة له منوال لهجي يظهر عند درج القراءة وصلاً، لأجل الإشباع الصوتي بمزيد من النبر على المقطع الأخير من البنية، أجل مزيد من المجانسة الصوتية مع حركة هاء الضمير، بنحوه في قراءة (مالكي)، وتُعَدُّ قراءة مفضولة جراء ما يتولّد من مقطعية مرفوضة عربية في الفصحى.
- **عليهِمي**: قراءة بزيادة صلة كبرى يائية أو كسرة صغرى بعد الميم، وقرأ بها: عمرو بن فايد من الطبقة (٤) من درجة أُحادي، وتُعد قراءة مرجوحة ومرغوباً عنها، كسابقتها مع الصلة بالواو.
- **عَلَيْهُمي**: قراء بضم الهاء وميم مكسورة وبعدها صلة كبرى يائية، وقرأ بها: الحسن البصري، وحميد بن قيس الأعرج من الطبقة (٣)، من درجة أُحادي، وتُعَدُّ شاذة لما فيها من تنافر في متواليات المقاطع، حتى قد جَرى ردّها وتلحينها لدى فقهاء القراءات (ابن جني١/٤٥، الطبري١/٢٧، ابن مجاهد.١١٠، النحاس١/١٧٥، أبو حيان١/٢٦، القرطبي١/١٤٨).
- ﴿**غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ**﴾ (الآية:٧)، ويرد فيها اختلاف قراءات بالآتي:

١٥. غَيْرِ: قراءة الجمهور بإعراب الجرّ، على البدل أو النعت من الموصول الاسمي قبلها، وثمة فيها وجهان:غيرَ غيرُ.

- **غَيْرَ**: قراءة بإعراب النصب (الفتح) على الحال، أو الاستثناء بضعف أو القطع، وقرأ بها: ابن مسعود، وابن الزبير، وقراءة ابن كثير برواية هارون، وابن محيصن، والخليل، والليثي، وقرأ بها النبي – صلى الله عليه وسلم– من الطبقة (١+٢+٣+٤+٥)، من درجة متواتر وأُحادي، ولم ترجح قراءة عامة للجمهور، وبقيت مرغوباً عنها، لخلاف الأولى في قياس الإعراب، من حاجة المعنى إلى وظيفة الصفة أكثر منه إلى وظيفة الحال؛ فالصفة تفيد الدوام في موصوفها، والحال تُفيد الوضع المتَنَقِّل.
- **غَيْرُ**: قراءة بإعراب الرفع (الضم)، على القطع لمعنى الإخبار، مع تقدير عامل مناسب للابتداء، وقرأ بها عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، من الطبقة (١) من درجة أُحادي، ولم يُعْتد بها قراءة جائزة للتَعَبُّد، من جهة خلاف الأولى في قياس العربية؛ فوظيفة الصفة متممة للموصوف قبلها، ووظيفة الخبر على الاستئناف بتركيب جديد، وذاك غير قوي في سياق الآية ههنا.

١٦. **ولا**: قراءة الجمهور بواو العطف ولا النافية، وثمة فيها وجه آخر (وغَيرِ).

- **وغَيْرِ**: قراءة على المعاقبة بين أداة النفي (لا) واسم النفي (غير) بالمعنى نفسه، وقرأ بها: عمر بن الخطاب، وعلي بن زيد، من الطبقة (١+٣) من درجة أُحادي، وعُدَّت شاذة، ومن قراءات (الإدراج) لغاية التفسير وتأكيد مفهوم العطف على (المغضوب عليهم) دون توهم العطف على (الذين) وقد أُسقطت مبكراً من المصحف العثماني لمخالفة الرسم (ابن جني١/٤٦، ابن خالويه٩، ابن مجاهد١١١، النحاس١/٧٣، أبو حيان١/٨٩، ابن الجزري١/٤٤، القرطبي١/٢١٣).

١٧. **الضَّالين**: قراءة للجمهور بإعراب الجر عطفاً على (المغضوب عليهم) بألف ممدودة ولام مشددة جمع ضال، وثمة (٤) أوجه: ضَأْلين، ضَألين، ضالين، ظالّين.

ومشكل هذه الأوجه في ندرة وجود مثل هذه البنية المقطعية في العربية إلاّ عند الوقف، وفي درج الكلام عند وجود صامت مُشَدَّد يشكل قفلة للمقطع قبله، وخرجة للمقطع بعده في الكلمة نفسها، مثله مع اللام المشددة في الضالين، وتُعَدّ حالة من التقاء الساكنين، صوت المد واللين اليائي" والصوت الصحيح اللام، وتُوصف كثيراً بحالة (المقطع المديد)، (ص ح ح ص)، وتَخَلُّصاً من تلك البنية النافرة صار يجري تفكيكها نفسها دون مَسٍّ بمعناها إلى إحدى الصور المقطعية المألوفة في نظام العربية، وهي المقطع القصير المفتوح (ص ح)، والمتوسط المفتوح (ص ح ح)، والمتوسط المغلف (ص ح ص)، وتمثيل ذلك واضح في عدد الأوجه القرآنية لهذه الكلمة، هكذا: ضالين (ص ح ح ص+ ص ح ح ص)، ضَأْلين (ص ح ص+ ص ح ح ص)، ضَألين (ص ح + ص ح+ ص ح ص)، ضالين (ص ح ح+ ص ح ح ص).

- **ضَأْلين**: قراءة بسكون الهمزة ودون تشديد اللام، وقرأ بها عمرو بن عبيد بصلاة الفجر، فسأله أبو زيد، لِمَ هَمَزْت؟ قال: فررتُ من اجتماع الساكنين، فقد استبدل المقطع المرفوض بآخر مألوف جداً في العربية، وهو المتوسط المغلق، وتُعَد قراءة شاذة؛ فالنبر بالهمز فيها جعلها من صيغ التفاصح، وشُهر به عمرو بن عبيد من قراء الطبقة الرابعة.
- **ضَألين**: قراءة بفتح الهمزة من غير تشديد وقرأ بها السختياني من الطبقة الثالثة في التابعين، وقد انحلَّت فيها المقطعية المكروهة إلى مقطعين قصيرين مفتوحين، وفيها ملمح من الضرورة الشعرية لا الخاصة اللهجية، بأشعار تميم وقيس، فقد كانوا يستملحون النبر وزيغ البنية الصرفية على قُبْح الزِّحاف الشعري، وتبقى بنية شاذة، وعلى خلاف الأولى في صيغ العربية.
- **ضالين**: قراءة بكسر اللام بلا همز ولا تشديد، وقرأ بها الزهري من التابعين بتخفيف اللام المشددة بالحذف في كميتها الصوتية، وقياس العربية أن يفك التشديد بالزيادة لا بالحذف؛ فتبقى قراءة مرغوباً عنها وشاذة.
- **ظالين**: قراءة تروى بالمعاقبة للضاد بالظاء، وهو لحن فيه فساد معنى، وحَيْدَة عن قياس العربية (ابن جني١/١٤٦، ابن خالوية٨، ابن مجاهد١٣٩، أبو حيان٣/١٩٧، قرطبي١/١٤٨، يحي القاسم، ١٩٩٣م).

الوضع اللغوي لأوجه الاختلاف في القراءات

الاختلاف منه: نمط دلالي، ونمط صوت–صرفي، ونمط نحوي، ونمط صوتي بالآتي:

- وردت أوجه باختلاف لفظي، بالمرادف الدلالي في كُلّ من (اهدنا، الذين، ولا ← أرشدنا، مَنْ، وغير) وقد استبعدت من لجنة رسم المصحف، بوصفها قراءة إدراج وتفسير وليست قرآناً.
- وردت أوجه باختلاف صرف – صوتي في (٣٣) وجهاً، تنوعت في أبنية اسمية وأخرى فعلية، وكلها خرجت على المعيارية القياسية جراء: الحذف أو الزيادة، أو التحويل الداخلي في حركات البنية الصرفية، في فائها أو عينها، فكان أن تولّدت من جذر بنية الأصل أو جذعها تصريفات: مصدرية أو وصفية أو اسمية أو فعلية، تُظْهِرُ فروقاً جزئية في المعاني الصرفية، وليس في الدلالة المعجمية العامة، وجُلَّها قصدية وليست من تفاعلات سياقية.
- وردت أوجه باختلاف نحوي في (٢٨) وجهاً، تنوعت في إبدالات تركيبية (٤)، وأسلوبية (٢)، وإعرابية في (٢٢) وجهاً، وكلها غير محكومة بالسياق، ولا بالتطور اللغوي التاريخي، وإنما هي قصدية من المتكلم إياه.
- وردت أوجه باختلاف صوتي في (٨) أوجه، وهي أقل أوضاع الاختلاف، وانحصرت في الإمالة، والإبدال الصوتي، والتضعيف، والإشباع، وكل ذلك من التغيرات التركيبية المحكومة بالسياق، وضمن صور التفاعلات الصوتية التركيبية. وقد جرى توجيه ذلك مع كل قراءة بمفردها، وفي هذا المقام يشار إلى أهم القواعد الحاكمة في مشروعية أو عدم مشروعية أوجه الاختلاف الواردة في سورة الفاتحة. وأبرزها ثلاثة رئيسة هي: قطع الإعراب، والتحويل الداخلي، والمماثلة. وقد تمثل إعراب القطع في (١٢) وجهاً، والمماثلة في (١٣) وجهاً، وأما التحويل الداخلي في (٢٤) وجهاً. ولا خفاء أن قاعدتي قطع الإعراب والتحويل الداخلي إنما تَصْدران عن ذهنية عالِمة، وذات مقصدية في خروجها عن المعيارية، وبخاصة في إبدالات علامات الإعراب، فليس ذلك مما يجرى به الطبع أو السليقة اللغوية، فلا إعراب في لغة الحياة اللهجية قديماً وإلى اليوم. ولقد يُحْسَبُ الإبدال الصوتي وحده على أنه سلوك لغوي وعفوي على معهود الطبع في لغة التواصل اليومية، وبالمحصلة يبقى تعليلاً ضعيفاً ما يطرد في كتب التراث العربية من أن اختلاف القراءات مردّها أُمية العرب واختلاف لهجاتهم؛ إذ لا قارئ ممن ذكروا بسورة الفاتحة يمكن وصفه بعدم الكفاءة في الحفظ أو التحفيظ، كي يقال إنه يقرأ خضوعا للهجته، سيما وأن أكثرهم وحتى كبارهم بلا نسب قبائلي، وكذلك فقد أظهر التحليل نسبة ثلاث قراءات للنبي – صلى الله عليه وسلم– على المعيارية وخروجاً عنها، في قراءة (مَلِكِ ومَلِكَ، عَلَيْهم و وعَلَيْهُم، غَيْرِ وغَيْرَ)، بما يعني أن القراءات،وإن وافقت ملمحاً لهجياً في بعضها، فليست نتاجا عنها، وتظل رُخصة جرى فيها غير قليل من عِلم الدراية والتحليل اللغويين، حتى أخذت معياريتها الحالية. (ابن عقيل ٥١١/١، فليش: ١٩٧، مرعي: ٨٧)

إستراتيجية التوجيه في القراءات في سورة الفاتحة

في المِكْنَة في ضوء تحليل قراءات سورة الفاتحة أن يُشار إلى إستراتيجية الفهم الموسوعي، وقد ابتدأت به قراءة معاني ألفاظ الوحي، وذلك باعتماد البناء الدلالي العام أكثر منه في البناء اللفظي المعياري، وأيضاً باعتماد لغات العرب (لهجاتهم) كُلّها على أنها حُجة، وإن هي على درجات متفاوتة في المعيارية، ولا خفاء أنها إستراتيجية لها أبعاد تربوية تعليمية، تعطي مرونة ومشروعية في استعمال بدائل متشابهة أو متقاربة بنيوياً ومتوافقة دلالياً، وذلك في إطار تاريخي محكوم بظروف نشأة القراءات، وأُمِّيَّة العرب، وكون الكفاءة اللغوية بالفصحى وليدة في عموم العرب إلاّ خواصهم، وعلى ذلك كان إذن النبي – صلى الله عليه وسلم– بقبول الاختيار في البناء اللغوي القرآني، في أن يظهر بلفظ مختلف له المعنى نفسه، مطابقاً أو مقارباً، وسرعان ما تغيرت هذه الإستراتيجية إلى الفهم المقيد، الذي يقارب بين المعنى والمبنى، ويُعَلِّل للاختيارات المفارقة ولا يرفضها، وبأُخَرَه انتهت إلى فهم أكثر تقييداً، باشتراط كفاءة لغوية مُنْضبْطِة على قواعد المعيارية العامة، ورفض كل المخالفات؛ قصدية أم اضطرارية، فكانت هذه القراءة التي عليها الناس حالياً، والتي هي مطردة على استراتيجية مراعاة الفصاحة والقواعدية اللغوية العامة.

علاقة القراءات بالسماع

ليست ثمة ما يظهر إستراتيجية محددة في هذا الجانب، وطريقة التلقي ليست واضحة أيضاً؛ فالمتن الذي يردف القراءة، كما هو في سورة الفاتحة، لا يَظهر متواتراً ومتصلاً، ولا يَشف أنه من طريق سماع من سماع، وإنما من طريق سماع من مُخْبِر، مما يعني أنه مرّ بمراحل مختلفة، فيها انقطاعات في التلقي أو العنعنة متراخية في الزمن كثيراً. ولعل الإستراتيجية المهمة قد كانت في الاعتداد بالقُرّاء أو الرُّواة الثقات المشهورين، الذين تكاملت لهم كفاية لغوية في ذواتهم، وكفاءة في عرض قراءاتهم على قواعد المعيارية في اللغة الفصحى، وخطاطة القُرَاء تُظهر قوة الطبقة الثالثة، من الذين تتلمذوا على الطبقة الثانية من تلاميذ الصحابة، وعملياً قد كانوا هم أصحاب الاختيارات الكثيرة، وفيهم تنحصر مجموعة القراء السبعة الكبار، وبهم تبتدئ معظم الأوجه من غير سند متسلسل من الطبقة الأولى فالثانية، وفقط يظهر التسلسل في أربعة أوجه وهي: (مَلِكَ نَصباً، والصراط بالسين، وعليهُم بضم الهاء، وغيَر نصباً)، ومع ذلك فهناك رضى عام عن سند كُلّ قراءة يظهر بها قارئ من السبعة الكبار ، والقراء النظامية اليوم مرفوعة إلى أحد اثنين منهم، وهما: عاصم ونافع، وكل ذلك يؤكد أن التطبيق انتهى أخيراً إلى مفاضلة القراءة بمعيار الفصاحة.

الصفوة

يخلص هذا البحث إلى الآتي:

- اختلاف القراءات تستند إلى إذن النبي بمرونة، في الصياغات اللفظية للقرآن وقراءاته.

- اتجاهات خمسة حكمت توجيه القراءات؛ وهي: السَّند، فالرسم العثماني، فالفصاحة، فالاختيار، فمرونة الاختيار، ولكن الفصاحة هي التي تعمقت لدى القراء الكبار، ووجهت اختيارهم العام.
- قراءة القراء الكبار من الطبقة الثالثة على عمود الفصاحة هو الذي ثبت وجه القراءة الحالية.
- مذهب التأويل و التقدير يعد أبرز سبب في كثرة توجيهات الإعراب في شواذ القراءات.
- القراءات خلا قراءة حفص و قراءة ورش غدت مجرد حالات في تاريخ العلم بالقراءات.
- القراءات، وإن ناظرت جزئياً بعض لهجات العرب، فليست تمثيلاً لها.
- الاختلاف وقع في (١٧ من ٢٩) كلمة بسورة الفاتحة، وتشعب على(٥٤) وجهاً من الاختيارات، ثم صفاً في قراءة موحدة،كل معنى بمبناه حسب، مع ضوابط بأحكام مُقننة للتجويد وحسن التلاوة.

المصادر

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم. (٢٠٠٣). دار المعرفة، دمشق.

ابن حبان. (١٩٨٨). صحيح ابن حبان، ت: الأرناؤوط، الرسالة، بيروت.

ابن حنبل. (١٩٦٩). مسند أحمد، دار صادر، بيروت.

ابن الجزري. (د.ت). النشر في القراءات العشر، الضباع، دار الكتب، بيروت.

ـــــــــــ. (١٩٨٠). غاية النهاية في أسماء رجال القراءات، الشاملة، دار الكتب، بيروت.

ابن جني. (١٩٦٦). المحتسب، ت: النجدي وآخرين، القاهرة، لجنة الإحياء.

ـــــــــــ. (١٩٥٧). الخصائص، النجار، الهيئة المصرية، القاهرة.

ابن خالويه. (١٩٣٤). مختصر في شواذ القرآن، القاهرة، برجستراسر.

ابن سعد. (١٩٦٩). تاريخ ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار الكتب، بيروت.

ابن العربي. (١٤١٢هـ) العواصم من القواسم، محب الدين، مكتبة السنة.

ابن عطية. (١٩٨٢).تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز، ت. المجلس الأعلى، فاس.

إبن عقيل. (د.ت). شرح إبن عقيل، ت. محي الدين، دار التراث، بيروت.

ابن قتيبة. (٢٠٠٧) تأويل مشكل القرآن، ت: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، لبنان.

ابن مجاهد. (١٩٨٠). السبعة في القراءات، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

أبو حيان، الأندلسي. (١٩٨٣). البحر المحيط، دار الفكر، بيروت.

الأقطش، عبدالحميد. (١٩٨٨). اللحن في أصوات العربية، أبحاث اليرموك، م١٦، ع١.

ـــــــــــ. (١٩٩٨). التفخيم في العربية، المجلة الأردنية في اللغة العربية، م٦، ع٨.

آل غنيم، صالحة راشد. (١٩٨٥). اللهجات في كتاب سيبويه، جامعة أم القرى، مكة.

أنيس، إبراهيم. (٢٠٠٣). في اللهجات العربية، الأنجلو المصرية القاهرة.

البخاري. (١٩٨٨). الجامع الصحيح، ت: الخطيب وعبدالباقي، القاهرة، السلفية.

برجستراسر. (١٩٨٣). التطور النحوي، رمضان عبدالتواب، الخانجي.
بروكلمان. (١٩٧٧). فقه اللغات السامية، رمضان، الرياض.
البنا، الدمياطي. (١٩٨٧). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ت: شعبان محمد، دار الكتب، بيروت.
البيهقي. (٢٠٠٣). السنن الكبرى، ت: عبدالقادر عطا، المكتبة الوقفية.
الثعلبي. (د.ت). تفسير الثعلبي، الكشف والبيان، ابن عاشور، دار إحياء التراث، بيروت.
الجندي، أحمد. (١٩٨٣). اللهجات العربية في التراث، الدار العربية ليبيا.
الحربي، ضيف الله. (١٤٣٢هـ). الشذوذ في الشاهد الشعري، مجلة آداب الملك عبدالعزيز.
الحمد، غانم. (٢٠٠٤). رسم المصحف، دار عمار، عمان.
رمضان، عبدالتواب. (١٩٨٣) التطور اللغوي، مظاهره، القاهرة.
الزبيدي، أبو بكر. (١٩٨٠). لحن العامة، ت: مطر، دار المعارف.
الزجاج. (١٩٨٨). معاني القرآن وإعرابه، الشلبي، عالم الكتب، بيروت.
الزركشي. (١٩٨٠). البرهان في علوم القرآن، أبو الفضل، دار المعارف.
الزرقاني. (د.ت). مناهل العرفان، دار الشام.
الزمخشري. تفسير الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة، الشاملة.
السجستاني. (٢٠٠٢). كتاب المصاحف، ت: السجان، دار بشائر، بيروت.
السخاوي. (١٩٨٧). جمال القراء، البواب، ت: البواب، مكة.
السيوطي. (١٩٨٧). الإتقان في علوم القرآن، ت: الأرناؤوط، الرسالة، بيروت.
شاهين، عبدالصبور. (١٩٨٧). أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، الخانجي، القاهرة.
الصغير، محمد. (١٩٩٩). القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، بيروت.
الطبري. (١٩٨٨). تفسير الطبري، جامع البيان، ت: شاكر، دار الفكر، بيروت.
الطوالبة، ثروت. (٢٠١٠). اللغة الوسيطة وعلاقتها بالعربية، دكتوراه، اليرموك.
العنبكي، علي. (٢٠١٢). اللهجات العربية في الضرورة الشعرية، دار صفاء، عمان.
الغامدي، أحمد. (٢٠١٠). أثر القراءات الشاذة في النحو، دكتوراه، أم القرى.
الفارسي، أبو علي. (١٩٩٧). الحجة في علل القراءات السبع، الرسالة.
الفراء. (١٩٨٣). معاني القرآن، ت. نجاتي وآخرين، بيروت، عالم الكتب.
الفضلي، عبدالهادي. (١٩٧٥). القراءات القرآنية، جدة.
فليش، هنري. (١٩٥٧). العربية الفصحى، ت: عبدالصبور، بيروت.
القرطبي. (١٩٦٧). تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، القاهرة.
اللحياني، فايزة: المتلازمات اللفظية في الفائق للزمخشري، ماجستير، أم القرى، ٢٠١٥م.
محجازي، فاتن: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الرياض، ٢٠١٠م.
مرعي، عبدالقادر. (٢٠١٦). البنية الصوتية للكلمة العربية، عالم الكتب، إربد.

مسلم. (١٩٥٧). صحيح مسلم، ميدان الأزهر، ت: عبدالباقي.
مكي. (١٩٧٣). الكشف عن وجوه القراءات السبع، ت: محي الدين، مجمع دمشق.
النحاس. (١٩٨٨). معاني القرآن وإعرابه، ت: زهير غازي، عالم الكتب.
هلال، عبدالغفار. (١٩٩٣). اللهجات العربية، مكتبة وهبة، القاهرة.
يحي القاسم. (١٩٩٣). أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، أبحاث اليرموك، م١١، ع٣.